963+
www.963media.com
الجمعة 24 تموز /يوليو 2026 | العدد 70

رهانات التعافي وأزمة التجديد

12

الشريط الحدودي «ثغرة» تحت المجهر

الحدود والتضاريس أدوات للصراع غير المعلن

02

اقتصاد هرمز المشترك!

07

الجوع السوري.. تحذيرات أممية من كارثة وشيكة

09

الحدود والتضاريس أدوات للصراع غير المعلن

معاذ الحمد

لم تعد الجغرافيا في الحروب الحديثة مجرد مسرح تتحرك فوقه الجيوش، بل أصبحت جزءاً من أدوات الصراع نفسها. ففي عصر حروب الظل والحروب بالوكالة، تحولت الحدود والممرات الجبلية والصحارى والطرق البرية إلى وسائل استراتيجية تستخدمها القوى الإقليمية والدولية لإدارة مواجهاتها بعيداً عن كلفة الحرب المفتوحة، عبر نقل السلاح والمقاتلين، وتمويل الشبكات المسلحة، وتنفيذ عمليات أمنية وعسكرية مع الحفاظ على هامش من الإنكار السياسي.

ويشير أستاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة الحسين بن طلال، د. حسن الدعجة، في تصريحات لـ"+963" إلى أن الجغرافيا السورية لم تعد مجرد إطار مكاني للصراع، بل تحولت إلى "أداة استراتيجية تتقاطع فيها اعتبارات الأمن والنفوذ وخطوط الإمداد وموازين الردع"، موضحاً أن موقع سوريا جعلها جزءاً أساسياً من حسابات الصراعات الإقليمية وحروب الظل.

وجعل موقع سوريا بين لبنان والعراق والأردن وتركيا، وصلتها بالمشرق والخليج وشرق المتوسط، منها ساحة مناسبة لحروب الظل، إذ تحولت حدودها وممراتها وخطوط إمدادها إلى أدوات لإدارة الصراعات غير المباشرة.

وتشير حروب الظل إلى عمليات سرية أو محدودة تنفذها دول أو جهات مسلحة لتحقيق أهدافها دون مواجهة مباشرة، بينما تعتمد حروب الوكالة على قوى محلية تقاتل نيابة عن أطراف خارجية.

وفي هذا السياق، يوضح الكاتب الصحفي فراس علاوي في تصريحات لـ"+963" أن الفرق بين حروب الوكالة وحروب الظل يرتبط بطبيعة الأطراف وآليات العمل، موضحاً أن "حرب الوكالة تكون واضحة الأطراف وواضحة المعالم، وتخوضها غالباً ميليشيات أو أطراف محلية نيابة عن قوى إقليمية أو قوى كبرى"، بينما تعتمد حروب الظل على أدوات أقل وضوحاً، مثل العمل الاستخباراتي والعمليات السريعة والتخريب، أكثر من اعتمادها على المواجهة المباشرة.

ويوضح علاوي أن القوى التي تفقد نفوذها في سوريا قد تلجأ إلى حروب الظل للحفاظ على تأثيرها، كما قد تفعل إيران وروسيا وإسرائيل أو الميليشيات الإقليمية، مؤكداً أن الجغرافيا تبقى عاملاً حاسماً، إذ تمنح السيطرة على الممرات والحدود نفوذاً يتجاوز القوة العسكرية.

ويرى د. عبد القادر نعناع، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الشام العالمية والمستشار السياسي للحركة الوطنية السورية، في تصريحات لـ"+963" أن هشاشة الحدود في الشرق الأوسط ترتبط بتراجع سيادة بعض الدول، والتدخلات الإقليمية والدولية، إضافة إلى العوامل الجغرافية والاقتصادية التي تجعل ضبط الحدود أكثر صعوبة.

يشير نعناع إلى أن هشاشة الحدود تفاقمت بعد احتلال العراق ثم الثورة السورية، ما أضعف سيطرة الدولة على حدودها وفتح المجال أمام القوى الإقليمية والجماعات المسلحة وشبكات التهريب للتحرك داخلها.

سوريا: جغرافيا مثالية لحروب الظل

تجمع سوريا عوامل جغرافية جعلتها ساحة لحروب الظل؛ فحدودها مع لبنان والعراق والأردن وتركيا تحولت إلى ممرات للسلاح والإمداد والتهريب، وارتبطت بملفات النفوذ والجماعات المسلحة والأمن الإقليمي.

ويؤكد الدعجة أن الحدود السورية مع لبنان اكتسبت أهمية خاصة بسبب ارتباطها بأمن البلدين وحركة العبور بينهما، بينما تمثل الحدود العراقية امتداداً جغرافياً يصل إيران بشرق المتوسط، في حين ترتبط الحدود الأردنية بأمن الجنوب السوري ومكافحة التهريب، أما الحدود التركية فتتداخل مع ملفات الجماعات المسلحة واللاجئين والأمن القومي.

ويوضح نعناع أن تنوع حدود سوريا مع دول الإقليم خلق تحديات مختلفة؛ فالحدود العراقية تعاني من طولها واتساعها، واللبنانية من وعورتها والتداخلات فيها، بينما ارتبطت اللبنانية بتهريب السلاح والمقاتلين، والأردنية بشبكات تهريب المخدرات.

> الجغرافيا السورية مساحات لإدارة النفوذ وحروب الظل

التضاريس كسلاح: الجبال والصحارى والممرات السرية

ساهمت تضاريس سوريا، من جبال القلمون والبادية إلى الممرات البرية، بحسب الدعجة، في تعزيز نشاط شبكات الظل، إذ وفرت مساحات للحركة والتهريب وخطوط الإمداد، وجعلت السيطرة على المعابر والطرق أداة للتأثير غير المباشر.

ومن جهته، يرى علاوي أن الممرات والحدود تمثل "عقد السيطرة"، وأن الإخلال بها أو السيطرة عليها يمكن أن يؤدي إلى تغيير طبيعة الجغرافيا نفسها، موضحاً أن عمليات حروب الظل والحروب بالوكالة تعتمد أساساً على استخدام هذه المساحات لإحداث خلل في ميزان السيطرة والنفوذ.

الحدود السورية: مسارات النفوذ وشبكات الظل

تحولت الحدود السورية اللبنانية إلى ساحة لحروب الظل عبر الأنفاق ومسارات التهريب، مستفيدة من وعورة القلمون والقصير والزبداني، فيما جعل غياب الترسيم والتداخل السكاني منها أحد أكثر الحدود اضطراباً وممراً للسلاح والمقاتلين، بحسب نعناع.

وكشفت الحكومة السورية خلال 2025 و2026 عن مسارات تهريب وشحنات سلاح، ويرى علاوي أنها محاولات لقوى فقدت نفوذها للحفاظ على تأثيرها عبر خلايا وعمليات محدودة، لكنها لم تحدث اضطراباً واسعاً بفضل التعاون الاستخباراتي والجهود الأمنية.

الحدود العراقية: ممرات الإمداد والصراع غير المباشر

تمثل الحدود السورية العراقية أحد أهم المحاور في معادلة حروب الظل، ليس فقط بسبب طولها الذي يتجاوز 600 كيلومتر، وإنما بسبب طبيعتها الصحراوية واتساع المناطق التي يصعب مراقبتها بشكل دائم.

ويقول نعناع إن الحدود العراقية السورية تمثل تحدياً أمنياً خاصاً نتيجة طولها ووجود مناطق صحراوية واسعة، إضافة إلى نشاط جماعات مسلحة وشبكات غير قانونية استفادت من ضعف السيطرة خلال سنوات الحرب.

أما الدعجة فيوضح أن أهمية هذه الحدود تتجاوز الجانب الأمني، إذ تمثل امتداداً جغرافياً يصل إيران بشرق المتوسط، وهو ما جعلها مرتبطة بخطوط الإمداد والنفوذ الإقليمي.

وقد تحولت بعض المناطق الحدودية إلى ممرات لنقل الأسلحة والمقاتلين بعيداً عن المعابر الرسمية، إضافة إلى نشاط اقتصادي غير رسمي يشمل التهريب بمختلف أشكاله.

ويرى الدعجة أن هذه الممرات أصبحت جزءاً من أدوات إدارة الصراع، حيث تستخدم القوى المتنافسة المجال السوري للتأثير في توازنات المنطقة من دون الدخول في مواجهة مباشرة.

ويؤكد علاوي أن السيطرة على هذه المساحات لا تعني فقط السيطرة على الأرض، بل التحكم في حركة القوة نفسها، لأن الممرات والحدود أصبحت "عقد السيطرة" التي يمكن من خلالها التأثير في مجمل الجغرافيا الإقليمية.

الجنوب السوري: من أمن الحدود إلى صراع مكافحة التهريب

يوضح نعناع أن الحدود السورية الأردنية أقل تعقيداً من غيرها، لكنها شهدت تصاعد نشاط تهريب المخدرات باتجاه الخليج، ما حولها إلى ملف أمني إقليمي. ويشير الدعجة إلى أن أهميتها ترتبط بأمن الجنوب السوري ومكافحة التهريب، مع تطور أساليب الشبكات باستخدام المسيّرات والتقنيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، أصبحت الحدود الجنوبية نموذجاً لكيفية انتقال الصراع من شكل عسكري مباشر إلى صراع أمني يعتمد على الشبكات غير الرسمية، حيث تتداخل المصالح التجارية غير المشروعة مع النفوذ المسلح والتنافس الإقليمي.

هل تتحول حروب الظل إلى مواجهة مباشرة؟

رغم أن حروب الظل تهدف أساساً إلى تجنب المواجهة المفتوحة، فإن استمرار التنافس وغياب الحلول السياسية قد يدفعها أحياناً إلى مستويات أكثر خطورة.

ويرى علاوي أن انتقال حروب الظل إلى مواجهة مباشرة يحدث عندما تصل نقاط الاشتباك إلى "لحظة الانفجار"، خصوصاً عندما تصبح مصالح القوى الكبرى أو الإقليمية مرتبطة بشكل مباشر بالصراع.

ويضيف أن عوامل مثل انسداد المسار السياسي، أو عجز أحد الأطراف عن حسم الصراع، قد تدفع نحو توسيع دائرة المواجهة، مشيراً إلى أن التوترات بين الولايات المتحدة وإيران يمكن أن تنعكس على الجغرافيا السورية إذا توسعت دائرة الصراع الإقليمي.

ويحذر علاوي من أن القوى التي تواجه خطر فقدان نفوذها بشكل كامل قد تلجأ إلى توسيع أدواتها، موضحاً أن سوريا يمكن أن تكون إحدى المناطق التي تنتقل إليها هذه التوترات في حال حدوث تصعيد إقليمي واسع.

ومن جانبه، يؤكد الدعجة أن هذا النمط من الصراعات، رغم أنه يقلل مؤقتاً من كلفة الحرب المباشرة، يبقى هشاً لأنه يرفع مخاطر سوء التقدير واتساع دائرة التصعيد.

استعادة السيطرة: هل يمكن إنهاء دور سوريا كساحة لحروب الظل؟

تواجه سوريا تحدياً مزدوجاً يتمثل في إعادة بناء مؤسسات الدولة واستعادة السيطرة على المجال الحدودي، في وقت ما تزال فيه المنطقة محكومة بتنافسات إقليمية ودولية متعددة.

ويقول نعناع إن مشكلة الحدود السورية ترتبط بمشكلتين متداخلتين: ضعف السيطرة الكاملة على بعض المناطق، وتعدد مراكز القوة التي تتنافس على استخدام الجغرافيا السورية.

ويوضح أن الحكومة السورية تمكنت من توسيع سيطرتها على معظم الأراضي، لكن بعض المناطق ما تزال تحتاج إلى ترتيبات أمنية إضافية، خصوصاً في الشرق والشمال، حيث تتداخل مسؤوليات الأمن مع ترتيبات إقليمية ومحلية.

ويرى نعناع أن إنهاء دور سوريا في حروب الظل يتطلب إعادة بناء المؤسسات، وتعزيز ضبط الحدود، والتعاون الإقليمي، والتنمية لمنع اقتصاد التهريب. ويؤكد الدعجة أن استعادة السيادة تحتاج إلى توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية وتطوير المناطق الحدودية، بما يحول الجغرافيا السورية من ساحة نفوذ إلى عامل استقرار.

ما متطلبات بناء منظومة أمن فعالة؟

أحمد الجابر

تواجه سوريا تحديات مستمرة في أمن حدودها بسبب ضعف البنية الأمنية ونشاط التهريب وخلايا "داعش"، ما يتطلب تعزيز قدرات الدولة والتعاون الإقليمي لبناء منظومة حدودية تدعم الاستقرار والتنمية.

أمن الحدود يحتاج إلى قيادة موحدة وتنمية

يرى الكاتب الصحفي في مجلة الأهرام العربي المصرية، إلهامي المليجي، في حديثه لـ"+963"، أن واقع الحدود السورية لا يزال يمر بمرحلة انتقالية غير مكتملة، موضحاً أن مستوى الانتشار والتنسيق شهد تحسناً في بعض القطاعات والمعابر، إلا أن الحدود السورية الطويلة والمتنوعة جغرافياً ما تزال تعاني آثار سنوات الحرب، وتعدد القوى المسلحة، وانتشار شبكات التهريب.

ويشير المليجي إلى أن أبرز التهديدات الأمنية تتمثل في تحركات خلايا تنظيم "داعش" عبر البادية والحدود الشرقية، وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات، وتسرب المقاتلين، فضلاً عن انعكاسات الصراعات الإقليمية، والاعتداءات والتوغلات الإسرائيلية في الجنوب السوري.

كما يلفت إلى أن التطورات التي شهدها مخيم الهول والحدود العراقية كشفت أن أي فراغ أمني يمكن أن يتحول سريعاً إلى تهديد عابر للحدود.

ويعتبر المليجي أن التنسيق الأمني والاستخباري يمثل حجر الزاوية في أي استراتيجية ناجحة لحماية الحدود، لأن الإرهاب والتهريب لا يعترفان بالحدود السياسية.

ويضيف أن تبادل المعلومات وتنفيذ العمليات المشتركة أثبتا فعاليتهما، مستشهداً بالتعاون السوري الأردني الذي أسفر، في أبريل/نيسان 2026، عن ضبط نحو 5.5 ملايين حبة كبتاغون، إلى جانب تشكيل لجان مشتركة لمكافحة تهريب السلاح والمخدرات ومنع عودة تنظيم "داعش".

ويرى أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من التنسيق الظرفي إلى غرف ارتباط دائمة، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة، واعتماد آليات اتصال فوري بين سوريا والعراق والأردن ولبنان وتركيا.

ويتابع أن التنظيمات المتطرفة وشبكات التهريب تستفيد من اتساع المناطق الصحراوية والجبلية، ووجود المعابر غير النظامية، وضعف البنية التحتية، فضلاً عن الروابط العشائرية والتجارية الممتدة على جانبي الحدود، إضافة إلى الفساد والحاجة الاقتصادية في بعض التجمعات المحلية.

ويضيف أن تلك التنظيمات باتت تستخدم وسائل أكثر تطوراً، تشمل الطائرات المسيّرة والبالونات الموجّهة، فضلاً عن إخفاء الأسلحة والمخدرات داخل الشاحنات والصهاريج.

ويلفت إلى أن الحكومة السورية اتخذت خطوات لتعزيز الحدود اللبنانية، وكثفت عمليات مكافحة التهريب، وعززت التنسيق مع العراق والأردن، إلا أنه يعتقد أن سد الثغرات يتطلب أيضاً تنمية المناطق الحدودية وإشراك سكانها في منظومة الإنذار المبكر.

وفي السياق ذاته، يرى المليجي أن التكنولوجيا قادرة على تعويض جزء من النقص في الأفراد والإمكانات، لكنها ينبغي أن تعمل ضمن منظومة موحدة للقيادة والسيطرة.

ويشير إلى أهمية استخدام الطائرات المسيّرة في المراقبة الليلية والحرارية، والرادارات الأرضية، وأجهزة الاستشعار في الممرات الصحراوية، إضافة إلى ربط المعابر بكاميرات ذكية وقواعد بيانات موحدة.

كما يوضح أن تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكنها تحليل حركة المركبات، واكتشاف المسارات غير الطبيعية، وربط بيانات الأشخاص والشحنات والاتصالات لإصدار إنذارات مبكرة، لكنه يشدد على أن نجاح هذه الأدوات يرتبط بتدريب الكوادر، وحماية البيانات، ومنع استخدامها في التجسس على المواطنين أو انتهاك خصوصيتهم.

ويعتبر أن أبرز تحديات إعادة بناء منظومة أمن الحدود تتمثل في إعادة تأسيس جهاز مهني موحد بعد سنوات الحرب وتعدد التشكيلات وسلاسل القيادة، مشيراً إلى أن تدمير المراكز والطرق وأنظمة الاتصالات، ونقص التمويل والتجهيز والتدريب، وصعوبة استعادة الثقة مع المجتمعات الحدودية، تمثل جميعها عقبات إضافية.

كما يلفت إلى تحديات سياسية وسيادية، أبرزها عدم ترسيم أجزاء من الحدود مع لبنان، والتوغلات الإسرائيلية في الجنوب، وتأثير الوجود العسكري الأجنبي والصراعات الإقليمية. ويؤكد أن بناء المنظومة يتطلب قيادة مركزية واضحة، وتوزيعاً محدداً للصلاحيات بين الجيش وحرس الحدود والجمارك والأمن الداخلي، مع وجود رقابة قانونية ومحاسبة مؤسسية.

ويختتم المليجي بالتأكيد على أن الرؤية المطلوبة تقوم على خمسة مسارات مترابطة، تتمثل في توحيد القيادة الأمنية والمعلوماتية، وتحديث البنية التكنولوجية، وبناء قوات حدود محترفة، وتنمية المجتمعات الحدودية، وإقامة تعاون مؤسسي دائم مع دول الجوار.

ويضيف أن الحدود الآمنة لا تُبنى بالأسلاك والجدران وحدها، وإنما بوجود دولة قانون، واقتصاد محلي يوفر بدائل عن التهريب، وسكان يشعرون بأنهم شركاء في حماية البلاد.

> **أمن الحدود السورية يتطلب قيادة موحدة وتكنولوجيا حديثة وشراكة إقليمية تحولها إلى خطوط دفاع وتنمية**

كما يشدد على ضرورة الفصل بين التعاون الأمني المشروع وأي تدخل خارجي ينتقص من السيادة السورية، معتبراً أن تحقيق ذلك كفيل بتحويل الحدود من مناطق فراغ وتوتر إلى خطوط دفاع أولى وممرات قانونية للتجارة والتنمية والتواصل الإقليمي.

التكنولوجيا والتنسيق أساس حماية الحدود

من جانبه، يقول المختص في العلوم الديبلوماسية والاستراتيجية، حسان نصر فرج، لـ"+963"، إن أمن الحدود السورية يمر بمرحلة شديدة الحساسية نتيجة التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، موضحاً أن الحرب أضعفت قدرات مؤسسات الدولة، وأدت إلى تراجع السيطرة الفعلية على أجزاء من الحدود، الأمر الذي جعلها أكثر عرضة للتحديات الأمنية.

ويشير فرج إلى أن أبرز هذه التهديدات تتمثل في تسلل العناصر الإرهابية والمتطرفة، وتهريب الأسلحة والذخائر، وشبكات تهريب المخدرات والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن التدخلات الخارجية واستغلال بعض المناطق الحدودية لتحقيق مصالح إقليمية ودولية، إضافة إلى استمرار وجود جماعات مسلحة خارج إطار الدولة في بعض المناطق الحدودية.

ويضيف أن خطورة هذه التهديدات تتضاعف بسبب الطبيعة الجغرافية المعقدة للحدود السورية الممتدة مع خمس دول، وتنوع تضاريسها بين الصحارى والجبال والسهول.

ويعتبر فرج أن التنسيق الأمني والاستخباري يعد أحد أهم أدوات حماية الحدود، لأن التهديدات العابرة للحدود لا تستطيع أي دولة مواجهتها بمفردها.

ويوضح أن هذا التعاون يشمل تبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بتحركات الجماعات الإرهابية، والتنسيق في ملاحقة المطلوبين، وتنفيذ عمليات متزامنة ضد شبكات التهريب، والتعاون في ضبط المعابر الشرعية، وتطوير آليات الإنذار المبكر للأخطار العابرة للحدود.

ويضيف أن فعالية هذا التعاون تزداد كلما ارتفع مستوى الثقة السياسية بين سوريا ودول الجوار، بما يسهم في الحد من الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويتابع أن التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب تعتمد على مجموعة من الثغرات، من أبرزها اتساع الحدود وصعوبة مراقبتها بالكامل، وضعف البنية التحتية للمراقبة في بعض القطاعات، ونقص التجهيزات التقنية الحديثة، واستغلال الظروف الاقتصادية للسكان المحليين في عمليات التهريب، إضافة إلى الفساد الإداري في بعض المعابر، وغياب التكامل الكامل بين الجهات الأمنية المختلفة.

ويرى أن معالجة هذه الثغرات تتطلب تعزيز الرقابة الإلكترونية، ومكافحة الفساد، وتطوير القدرات الاستخبارية، وإشراك المجتمعات المحلية في حماية الحدود، إلى جانب تحديث التشريعات الخاصة بمكافحة التهريب والإرهاب.

ويشير فرج إلى أن التكنولوجيا أصبحت عنصراً أساسياً في أمن الحدود الحديثة، موضحاً أن الاستفادة منها يمكن أن تتم عبر استخدام الطائرات المسيّرة للمراقبة المستمرة، وتركيب كاميرات حرارية بعيدة المدى، وبناء أبراج مراقبة ذكية مرتبطة بغرف عمليات مركزية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور والبيانات ورصد الأنماط غير الطبيعية، واستخدام أجهزة الاستشعار الأرضية لكشف التسلل، وإنشاء قواعد بيانات بيومترية للمسافرين والمطلوبين، فضلاً عن دمج جميع المعلومات ضمن منصة قيادة وسيطرة موحدة.

ويعتقد أن هذه الإجراءات ستسهم في تقليل زمن الاستجابة، وخفض الكلفة التشغيلية، ورفع كفاءة قوات حرس الحدود.

ويلفت فرج إلى أن إعادة بناء منظومة أمن الحدود تواجه تحديات متعددة، فعلى المستوى البشري تبرز الحاجة إلى تدريب كوادر جديدة، ورفع الكفاءة المهنية، وتطوير العقيدة الأمنية بما يتوافق مع دولة القانون. أما على المستوى التقني، فيشير إلى ضرورة إعادة تأهيل البنية التحتية الحدودية، وتوفير التمويل اللازم للتقنيات الحديثة، وتحديث وسائل الاتصال والمراقبة.

وعلى المستوى المؤسسي، يؤكد أهمية تحسين التنسيق بين الجيش والأمن العام والجمارك وإدارة الهجرة، وإنشاء مركز وطني موحد لإدارة أمن الحدود، إلى جانب تحديث التشريعات بما ينسجم مع المعايير الدولية.

ويختتم فرج حديثه بالتأكيد على أن الرؤية المستقبلية لأمن الحدود ينبغي أن تنطلق من اعتبار الحدود ليست مجرد خطوط جغرافية، وإنما منظومة أمنية وتنموية متكاملة.

ويوضح أن هذه الرؤية ترتكز على سبعة محاور رئيسية، تشمل بناء قيادة وطنية موحدة لإدارة أمن الحدود، واستكمال التحول الرقمي الشامل في جميع المعابر، وإنشاء شبكة مراقبة إلكترونية متكاملة تغطي كامل الحدود، وتطوير قدرات الاستخبارات الحدودية والإنذار المبكر، وتعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار وفق اتفاقيات ثنائية وإقليمية، وتنمية المناطق الحدودية اقتصادياً واجتماعياً للحد من بيئة التهريب والتطرف، والاستثمار المستدام في تدريب العنصر البشري والتقنيات الحديثة.

ويخلص إلى أن تحقيق هذه الرؤية من شأنه أن يحول الحدود السورية من نقاط ضعف أمنية إلى خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني، وأن يسهم في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعزيز الاستقرار الداخلي، وتهيئة بيئة أكثر أماناً للتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي.

دول الجوار وسوريا..
تحديات الأمن وفرص الشراكة

تعد علاقات سوريا مع دول الجوار محوراً أساسياً للأمن والاستقرار، في ظل تحديات ضبط الحدود ومكافحة الإرهاب واللاجئين، والحاجة لتعزيز التعاون الاقتصادي، وسط تداخل المصالح واستمرار الخلافات، ما يجعل التنسيق الإقليمي ضرورة لدعم الاستقرار وعودة اللاجئين وإعادة الإعمار.

ويقول المحلل السياسي السوري علاء الأصفري لـ"+963" إن الحكومة السورية تعمل اليوم على إعادة تعريف علاقاتها الإقليمية وفق رؤية مغايرة تماماً لما كان سائداً في السنوات الماضية، مؤكداً أن دمشق تسعى بشكل جاد لبناء "علاقات ثقة كبيرة" مع جيرانها العرب وتركيا، على أسس احترام السيادة والمصالح المشتركة.

ويشير الأصفري إلى أن سوريا، التي تتشارك حدوداً برية مع تركيا والدول العربية وإسرائيل، تدرك جيداً حساسية موقعها الجغرافي، ولذلك تعمل على طمأنة الجميع بأن أولويتها تنصب على "الالتفاف للداخل" وترسيخ الأمن والأمان، بعيداً عن أي أجندات توسعية أو تدخلات في شؤون الآخرين.

ويضيف المحلل أن المرحلة الحالية تشهد تعاوناً أمنياً غير مسبوق مع دول الجوار، خاصة في ملفي مكافحة الإرهاب ووقف تدفق مخدرات الكبتاغون، موضحاً أن سوريا تلعب دوراً محورياً في تأمين حدودها البرية والبحرية، ونزع أي أسلحة كيماوية محتملة، بما يسهم بشكل مباشر في استقرار المنطقة بأكملها.

وينوه الأصفري إلى أن الأوساط السياسية في دمشق تنظر باهتمام كبير إلى البعد الاقتصادي، مشدداً على أن سوريا اليوم "مصممة" على أن تكون مركزاً محورياً في سلاسل التوريد العالمية، وليست مجرد بؤرة أزمات أو نقطة عبور للمشكلات، معتبراً أن الموقع الاستراتيجي لسوريا يؤهلها لأن تصبح بوابة عبور للطاقة والبضائع بين الشرق والغرب إذا ما توافرت الإرادة الدولية والدعم الإقليمي.

ويوضح أن دمشق تتطلع إلى شراكة اقتصادية متقدمة مع محيطها العربي، وتأمل في أن يسهم الاستقرار الأمني في جذب استثمارات تساعد في إعادة الإعمار بعد الدمار الهائل الذي خلفته سنوات الحرب، مشيراً إلى أن الحكومة السورية بدأت بالفعل خطوات عملية في هذا الاتجاه عبر القيادة الحالية.

ويختتم الأصفري تصريحاته مؤكداً على أن سوريا تقدم "ضمانات إضافية" بعدم السماح لأراضيها بأن تكون جسراً لعبور الأسلحة أو المخدرات إلى أي دولة شقيقة أو مجاورة، منوهاً إلى أن الاستقرار الداخلي السوري هو البوابة الرئيسية ليس فقط لنهضة البلاد، بل لاستقرار الإقليم برمته، ومشدداً في ختام حديثه على أن سوريا "تمد الجميع" باستثناءاتها الجديدة، راغبة في أن تكون شريكاً في صناعة الاقتصاد العالمي، لا مشكلة تُحل.

بدوره يقول عمر الأعرجي، عضو أكاديمية التطوير السياسي والحكم الرشيد، لـ"+963" إن المنطقة تشهد تسارعاً غير مسبوق في التحولات السياسية، مع تنافس محموم بين القوى الكبرى والإقليمية على النفوذ والمقومات الاستراتيجية، في مشهد يعيد إلى الأذهان نظرية "قلب العالم" لـ هالفورد جون ماكيندر، التي ترى في المنطقة موقعاً محورياً يتحكم في مصير التوازنات الدولية.

ويضيف الأعرجي، في حديث لـ"+963" أن ما تشهده المنطقة من فوضى عارمة وصراعات قائمة يضعها أمام اختبار حقيقي، إذ لا يمكن الحديث عن تسوية سياسية وشيكة في ظل تداخل المصالح وتعدد الأطراف المتنافسة، حيث يسعى كل طرف إلى فرض استراتيجيته بما يخدم أجندة قوى خارجية ورؤى دولية متضاربة.

ويشير الأعرجي إلى أن سوريا، في خضم هذه التحولات، باتت محوراً رئيسياً في رسم السياسات الجديدة بالمنطقة، خاصة مع بروز ملامح مرحلة ما بعد الحرب، التي قد تشهد إعادة تعريف للعلاقات السورية مع دول الجوار على أسس جديدة، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، بما ينسجم مع متغيرات المشهد الإقليمي.

ويؤكد الأعرجي أن التحديات الراهنة تفرض على دول الجوار السوري إعادة النظر في سياساتها، والانتقال من منطق الندية أو التصادم إلى بناء منظومة علاقات مشتركة تقوم على المصالح المتبادلة والحماية الجماعية، مشيراً إلى أن تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين سوريا ودول الجوار لم يعد خياراً تكميلياً، بل ضرورة استراتيجية تهدف إلى حماية مقومات كل دولة من خطر الصراع الدائر، وضمان استقرار المنطقة عبر تشكيل تحالفات إقليمية ذات أهداف بعيدة المدى.

ويختتم الأعرجي حديثه بالقول إن دول الجوار مدعوة اليوم إلى تجاوز منطق المحاور والانخراط في مشروع إقليمي تكاملي، تكون فيه سوريا جزءاً من معادلة الاستقرار، لا محوراً للصراع، مؤكداً أن المستقبل القريب سيشهد ملامح سياسية جديدة ترسمها ضرورات المرحلة ومقتضيات الأمن القومي المشترك.

سوريا كـ «جدار» في مواجهة التهديدات الإقليمية

رامي شفيق

الحدود السورية ليست مجرد خطوط جغرافية، بل عامل مؤثر في الأمن والسياسة الإقليمية، فموقع سوريا جعلها خلال السنوات الماضية ممراً لتهريب السلاح والمخدرات، ما حول تأمينها إلى قضية تتجاوز دمشق. وتواجه الإدارة السورية الجديدة اختباراً في استعادة السيطرة على الحدود وبناء الثقة الدولية عبر مكافحة التهريب والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة، بما يعزز سيادة الدولة والاستقرار الإقليمي.

إلى ذلك، يقول الخبير السياسي طه عبد الواحد إن نجاح سوريا في ضبط حدودها يمثل، قبل كل شيء، ضرورة وطنية لسوريا نفسها. فعندما تتمكن الدولة من إحكام السيطرة على حدودها، فإنها تعزز أمن البلاد، وتمنع تهريب السلاح إلى الداخل، وتحول دون تسلل العناصر الإجرامية والجماعات الإرهابية، كما تكافح تجارة المخدرات.

ويضيف عبدالواحد لـ"+963" إن عصابات المخدرات لا تزال تحاول تهريب إنتاجها عبر سوريا، مؤكداً أن ضبط الحدود يمثل أولوية لبناء الدولة الحديثة، لما له من أثر على الأمن السوري والإقليمي والدولي، خصوصاً في مواجهة تهريب المخدرات والأسلحة.

ويشير إلى أن استمرار تهريب السلاح قد يهدد استقرار المنطقة، داعياً إلى دعم الدولة السورية عبر التعاون الأمني وتبادل المعلومات والتقنيات، مؤكداً أن ملف الحدود يجب أن يكون سورياً أولاً وإقليمياً ودولياً لاحقاً، وليس مرتبطاً بمقايضات سياسية أو رفع العقوبات.

ويوضح أن دعم تعافي الاقتصاد السوري يهدف إلى توفير بيئة اقتصادية تضمن حياة كريمة للمواطنين، بما يقلل من انجراف بعضهم، تحت ضغط الظروف المعيشية الصعبة، نحو الانخراط في شبكات تهريب المخدرات أو الأسلحة أو غيرها من الأنشطة غير المشروعة، كما يسهم في معالجة ملف اللاجئين.

ويختتم طه عبدالواحد تصريحاته بالقول إنه لا توجد مساومات أو مقايضات في هذا الملف، لأنه يهم جميع الأطراف في إطار بناء الدولة السورية الحديثة، التي ينبغي أن تكون دولة مستقرة تسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، لا في زعزعتهما.

ويشدد على أن ذلك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإحكام السيطرة على الحدود، التي كانت، في عهد النظام السابق، مستباحة وتحولت إلى ممر لنقل الأسلحة من إيران إلى حزب الله، وإلى مسار لتصدير المخدرات إلى دول المنطقة والعالم، حيث أصبحت تجارة المخدرات أحد مصادر تمويل النظام السابق، وهو ما يستوجب، بحسب قوله، القضاء على هذه الظواهر بصورة نهائية.

من جانبه، يشير الكاتب فراس علاوي إلى أن نجاح دمشق في ضبط حدودها ليس شرطًا لاستعادة الثقة الأوروبية والأمريكية، فهذه الثقة السياسية، في تقديره، باتت موجودة إلى حد كبير، وقد تجلت في التصريحات والزيارات الأوروبية والأمريكية الأخيرة إلى سوريا. إلا أن ضبط الحدود يبقى شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار الداخلي، وهو ما يمهد الطريق لعملية إعادة الإعمار.

ويرى علاوي في تصريحات لـ"+963" أن سوريا تمتلك الأدوات اللازمة لتحويل أمن الحدود إلى ورقة قوة دبلوماسية، لكنها تحتاج إلى دعم إقليمي، ولا سيما من تركيا ودول الخليج، لتعزيز قدراتها في إدارة الحدود وضبطها. ويضيف أن الفوضى التي لا تزال تشهدها بعض المناطق الحدودية، إلى جانب الامتداد الطويل للحدود السورية، ولا سيما مع العراق وأجزاء من الحدود اللبنانية، تجعلها حتى الآن بيئة غير مستقرة، بما يفرض على الحكومة السورية أولوية إحكام السيطرة عليها.

ويؤكد علاوي أن أمن الحدود السورية يحظى باهتمام غربي باعتباره مدخلاً لاستقرار سوريا والانفتاح السياسي، مشيراً إلى أن ضبطها يحتاج وقتاً وجهداً وتعاوناً دولياً لتقديم الدعم التقني واللوجستي.

ويلفت إلى أن التحركات الدبلوماسية مع العراق ولبنان تعكس توجهاً لتعزيز التنسيق الأمني وضبط الحدود المشتركة، بما يسهم في بناء الثقة واستقرار المنطقة.

في المقابل، يرى جوشوا لانديس، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة أوكلاهوما، في تصريحات لـ"+963"، أن تأمين الحدود يمثل شرطاً سياسياً أساسياً أمام دمشق لإعادة بناء الثقة مع الولايات المتحدة وأوروبا.

ويقول لانديس في تصريحات لـ"+963" إن الدعم الغربي للرئيس أحمد الشرع ارتبط بمنع إعادة تسليح حزب الله والحد من النفوذ الإيراني، مشيراً إلى أن ضبط شحنات السلاح وتفكيك شبكات التهريب باتا معياراً لقياس التزام دمشق بتعهداتها الأمنية.

ويضيف أن إعادة تأهيل خط أنابيب كركوك–بانياس تعكس تغيراً في الموقف الغربي وزيادة الثقة بقدرة سوريا على منع استخدام أراضيها ممراً لتهريب السلاح.

الحدود العراقية - السورية:
اختزال لصراعات المنطقة ومستقبلها

تمثل الحدود العراقية السورية الممتدة لأكثر من 600 كيلومتر محوراً أمنياً وسياسياً واقتصادياً حساساً، فبعد سنوات من الإغلاق بسبب الحرب وداعش أعادت دمشق وبغداد فتح المعابر، لكن تحديات ضبط الحدود ومواجهة التهريب ونفوذ الميليشيات ما تزال قائمة، وسط تساؤلات حول قدرتها على التحول إلى بوابة للتنمية بدلاً من مصدر تهديد.

خط جغرافي هش: ثلاثة معابر وسنوات من الفراغ

تمتد الحدود العراقية السورية لأكثر من 618 كيلومتراً وتضم ثلاثة معابر رئيسية، ويؤكد الخبير الاستراتيجي العراقي عقيل العزاوي أن إعادة فتحها جاءت بعد تقييمات أمنية مشتركة، لاستعادة دورها التجاري والأمني والسياسي.

وينقل العزاوي في تصريحات لـ"+963" تأكيد المتحدث باسم وزارة الدفاع العراقية أن الحدود مع سورية باتت مؤمَّنة بالكامل، نافياً وجود أي مخاوف أمنية راهنة، وإنما استنفار محسوب ورسائل طمأنة، مشيراً إلى متابعة دقيقة من القيادة العراقية لهذه الحدود بحضور وزيري الدفاع والداخلية وقادة قوات حرس الحدود، موضحاً أن العراق في 2026 عراق مختلف، يمتلك القدرة والقوة.

الجدار الخرساني: حدود ترسمها الجغرافيا... وتتحكم بها السياسة

يشير العزاوي إلى أن العراق أنشأ منذ 2022 جداراً خرسانياً على الحدود مع سوريا بتكلفة مليارات الدولارات، مدعوماً بتحصينات وكاميرات حرارية، بهدف منع تسلل داعش ومكافحة التهريب والجريمة المنظمة.

ورغم انحسار سيطرة تنظيم "داعش" الميدانية إلى ما تصفه تقارير عسكرية بأنه "خط تماس" يفصل بين مناطق خالية تماماً من مسلحيه شرق وغرب الحدود، فإن مصادر أمنية عراقية أشارت إلى أن أكبر مخاوف إعادة فتح المعابر ليست داعش وحده، بل التنسيق القائم بين ميليشيات مدعومة من إيران في العراق ونظيراتها المتواجدة في سوريا، وحذّر "العزاوي" من أن معبر البوكمال تحديداً قد يُستغل لإيصال الدعم بين هذه الفصائل، داعياً إلى ضبط الحدود والمعابر عبر قوات حرس الحدود إلى جانب مراقبة جوية من طيران التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمنع عمليات التهريب من العراق وإليه.

ويلفت إلى أنه منذ الأيام الأولى لسقوط نظام الأسد، شهدت منطقة القائم-البوكمال عمليات تهريب أسلحة واسعة عبر مهربين محليين وقادة ميليشيا وفي واقعة موثقة، داهمت قوى الأمن العام في مدينة البوكمال عصابة وصادرت منها نحو 90 ألف حبة كبتاغون، إلى جانب أسلحة شملت بنادق كلاشينكوف وقذائف آر بي جي وذخائر وصواعق، حيث يشكّل تهريب حبوب الكبتاغون أحد أكثر الملفات دلالة على هشاشة الحدود.

لكنه في الوقت نفسه يكشف عن تحوّل لافت: فمنذ مطلع عام 2026، انتقل التعاون الأمني بين دمشق وبغداد من التنسيق الاستخباراتي إلى العمليات الميدانية المشتركة، ففي 15 كانون الثاني، أعلن عن أول عملية أمنية مشتركة منذ سقوط النظام السابق استهدفت شبكة تهريب دولية عبرت محافظتي حمص وريف دمشق والأراضي العراقية، وبعد يوم واحد، أسفرت عملية أخرى عن ضبط نحو 2.5 مليون حبة كبتاغون وتوقيف ثلاثة أشخاص، ولم تتوقف وتيرة الضبطيات عند ذلك: ففي 19 شباط ضُبطت 400 ألف حبة في حمص، وفي 20 نيسان أحبطت محاولة تهريب 500 ألف حبة أخرى، فيما أعلنت دمشق في 27 نيسان عن تنفيذ ثلاث عمليات مشتركة مع بغداد أسفرت عن ضبط 1.73 مليون حبة كبتاغون وتوقيف ثمانية أشخاص.

ويكشف العزاوي العراق نفّذ خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 نحو 12 عملية خارج أراضيه لمكافحة المخدرات بالتعاون مع دول الجوار، جاء معظمها داخل الأراضي السورية، مضيفاً أن الأمر لم يقتصر على المخدرات، إذ كشفت وزارة الداخلية السورية عن إحباط محاولة لتهريب أسلحة نوعية إلى لبنان عبر الحدود السورية العراقية، رافقها ضبط نحو 800 ألف حبة كبتاغون و60 كيلوغراماً من الحشيش، في مؤشر على أن الحدود المشتركة تحوّلت إلى عقدة عبور إقليمية لشبكات تتجاوز البلدين إلى الأردن ولبنان.

> **الحدود العراقية السورية ليست مجرد خط فاصل بين دولتين، بل ساحة تتقاطع فيها مخاطر التهريب والصراعات الإقليمية مع فرص التجارة والتنمية**

من نقطة توتر إلى ممر جيوسياسي

في المقابل، تراهن الباحثة الاقتصادية العراقية زينب السعدون في تصريحات لـ"+963" على البعد الاقتصادي لهذه الحدود أكثر من أي وقت مضى، إذ تنظر السلطات العراقية إلى معبر ربيعة-اليعربية تحديداً باعتباره بوابة حيوية لمشروع "طريق التنمية"، الممر البري والسككي الضخم قيد الإنشاء الذي يفترض أن يربط موانئ الخليج جنوباً بتركيا شمالاً عبر الأراضي العراقية والسورية، كما تُدرج معبر القائم-البوكمال ضمن أحد الخطوط الاستراتيجية لمبادرة "طريق الحرير"، بما يجعل من الاستقرار الأمني على هذا الشريط الحدودي شرطاً مسبقاً لأي مشروع ربط إقليمي أوسع يشمل ممرات مثل IMEC.

وتؤكد أن الأرقام الأولية لحركة العبور تعكس هذا الرهان، فمعبر الوليد-التنف وحده بات يستقبل نحو 300 مسافر يومياً بحسب بيانات رسمية، بينما دخلت أولى الشاحنات السورية إلى معبر القائم بعد إجراءات تفتيش وإقامة مشتركة بين الجانبين، حيث تكشف الشواهد الميدانية أن الحدود العراقية السورية تعيش اليوم مرحلة انتقالية مزدوجة: انفتاح تجاري وإنساني غير مسبوق منذ عقد على الأقل، يترافق مع استمرار شبكات التهريب - من المخدرات إلى السلاح - في استغلال الثغرات نفسها التي أنتجتها سنوات الفوضى.

لماذا تهتم القوى الإقليمية والدولية بهذه الحدود؟

إن الحدود العراقية - السورية ليست مجرد خط جغرافي، بل منطقة تداخل أمني وسياسي واقتصادي وإنساني تتقاطع فيها حسابات بغداد ودمشق والقوى الإقليمية والدولية، هكذا يقول المحلل السياسي نجم العبدالله في تصريحات لـ"+963" مضيفاً أنه لا تتعلق أهمية الحدود بالعراق وسوريا فقط، بل تمتد إلى مصالح إقليمية ودولية، لأن هذه المنطقة تؤثر في حركة التجارة بين الخليج وشرق المتوسط، وأمن خطوط الطاقة، ومكافحة التنظيمات المسلحة، ومشاريع الممرات الاقتصادية الإقليمية، ولهذا بقيت المنطقة محوراً دائماً للمتابعة السياسية والأمنية.

ويوضح سبب حساسية هذه الحدود لأنها تجمع في مكان واحد: جغرافيا صعبة، وإرثاً من العنف، وشبكات تهريب، وتنافساً إقليمياً، وفراغاً أمنياً قابلاً للاستغلال. لذلك، لا يمكن اختزالها في مسألة ضبط حدود تقليدية، بل يجب النظر إليها بوصفها عقدة استراتيجية تمس أمن البلدين واستقرار الإقليم بأكمله.

ويلفت إلى أنه لا يمكن فهم حساسية هذه الحدود دون النظر إلى البعد الإنساني، فالقبائل والعشائر تمتد على جانبي الحدود، وهذا التداخل يخلق ولاءات عابرة للحدود السياسية، فحين تشتد الأزمات في سوريا، يجد النازحون ملاذاً لدى أقاربهم في العراق، والعكس صحيح، ورغم أن هذا التداخل يمثل عمقاً اجتماعياً، إلا أنه أحياناً يُستغل لتسهيل عمليات التسلل والتهريب بعيداً عن عين الدولة.

الحدود العراقية - السورية ليست مجرد فاصل بين خريطتين، بل هي مرآة تعكس حجم الصراع الدولي والإقليمي. وستبقى هذه المنطقة "نقطة حساسة" وفتيلاً جاهزاً للاشتعال، ما لم يتحقق استقرار سياسي شامل في دمشق وبغداد، وتتحول رمال الصحراء من ممر للموت والتهريب إلى جسر للتجارة والتنمية.

بين الفرصة والمخاطر

تكشف المعطيات أن الحدود العراقية - السورية ليست مجرد قضية أمنية، بل ملف اقتصادي واستراتيجي بامتياز. فكل تحسن في مستوى الاستقرار يفتح الباب أمام التجارة والاستثمار وإعادة الإعمار، بينما يؤدي أي تدهور أمني إلى تعطيل هذه الفرص ورفع كلفة النقل والتبادل التجاري.

ويرى الخبير الاقتصادي رياض اليوسف في تصريحات لـ"+963" أن الحدود العراقية السورية تمثل اقتصادياً شرياناً مهماً لعدة أسباب، فالعراق أحد أكبر الأسواق القريبة للمنتجات السورية، وسوريا تمثل ممراً برياً يربط العراق بموانئ البحر المتوسط، وأي استقرار في المعبر يعيد تنشيط حركة النقل والشحن والترانزيت، مع إمكانية مرور خطوط الطاقة مستقبلاً بين الخليج والعراق وسوريا وأوروبا، وتنشيط هذا الممر يمكن أن تخفض تكاليف التجارة الإقليمية بشكل ملحوظ مقارنة بالمسارات البحرية الطويلة.

ويضيف أنه ورغم تحسن الأوضاع مقارنة بسنوات الحرب، فإن المنطقة ما تزال تواجه تحديات أمنية تشمل نشاط خلايا تنظيم "داعش" في بعض المناطق الصحراوية، وانتشار قوات وجهات أمنية متعددة، وصعوبة مراقبة الحدود الطويلة، وعمليات التهريب بمختلف أنواعها، لذلك تنظر الحكومتان السورية والعراقية إلى أمن الحدود باعتباره شرطاً أساسياً لأي انفتاح اقتصادي واسع.

ويشير إلى أن المنطقة تكتسب أهمية إضافية بسبب قربها من حقول النفط في دير الزور وحقول الأنبار العراقية، وفيها مشاريع قديمة لإحياء خطوط نقل النفط بين العراق وسوريا، وتطرح بين الحين والآخر أفكار لإعادة تشغيل خطوط نقل النفط أو إنشاء ممرات جديدة للطاقة، وهو ما يجعل المنطقة محط اهتمام دول إقليمية ودولية.

ويختم اليوسف أن الحدود العراقية - السورية تمثل نقطة حساسة لأنها تجمع في مساحة واحدة ملفات الأمن والطاقة والتجارة والجغرافيا السياسية، وإذا نجحت دمشق وبغداد في تعزيز الاستقرار وتطوير البنية التحتية للمعابر، فقد تتحول هذه الحدود من منطقة توتر مزمن إلى أحد أهم الممرات الاقتصادية في المشرق العربي.

لماذا تريد إسرائيل توريط سوريا في لبنان... مجدداً؟

غاندي المهتار

ليس المطلوب استبدال الاحتلال الإسرائيلي بوصاية سورية، ولا استبدال سلاح الحزب بسلاح دولة جارة

هل نظن أن الدعوة إلى إقحام سوريا في المواجهة مع «حزب الله» زلّة لسان أميركية عابرة؟ لا أظن. عندما قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن دمشق أقدر من إسرائيل على «التعامل» مع الحزب، كان يطرح - بعبارة فجة - فكرة تخدم مصلحة إسرائيلية قديمة: أن يتولى الآخرون حراسة حدودها، وأن يدفع لبنان وسوريا ثمن أمنها من دمائهما واستقرارهما.

تأتي الفكرة فيما يربط الإطار الأمني الجاري تنفيذه بين الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ونزع سلاح «حزب الله»، مع تحميل الجيش اللبناني العبء الأساسي في المناطق التجريبية. وفي الوقت نفسه، ظهرت اقتراحات أميركية بإسناد دور إلى دمشق في قطع خطوط إمداد الحزب وضبط الحدود الشرقية. لكن الرئيس السوري أحمد الشرع نفى صراحة وجود نية لإرسال قوات إلى لبنان، مؤكداً أن دور بلاده يجب أن يمر بالمؤسسات اللبنانية والحوار، لا عبر تدخل عسكري خارج الحدود.

فما الذي تريده إسرائيل إذاً؟

أولاً. تريد تل أبيب نقل الحرب من مواجهة إسرائيلية – لبنانية إلى صدام سوري – لبناني، أو بالأحرى سوري – شيعي. فإن دخلت قوات دمشق لملاحقة الحزب، ستتحول إسرائيل من قوة احتلال وقصف إلى متفرج يراقب خصمين عربيين يستنزف أحدهما الآخر. وتصبح قضية السيادة اللبنانية نزاعاً مع سوريا، بدلاً من أن تبقى مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي والانسحاب وإعادة الإعمار.

ثانياً. تريد تل أبيب تفكيك «حزب الله» من خاصرته الشرقية. فالقوة الإسرائيلية تستطيع ضرب الجنوب والبقاع، لكنها لا تستطيع وحدها إغلاق الجغرافيا الممتدة بين لبنان وسوريا، أو إدارة القرى والطرق والمعابر. فالمطلوب جيش سوري يؤدي وظيفة حرس الحدود بالنيابة عن إسرائيل: يمنع السلاح والمقاتلين، ويضغط على البيئة الخلفية للحزب، ويتحمل الكلفة السياسية والأمنية.

ثالثاً، يتيح هذا السيناريو لإسرائيل التخلص من معضلة «اليوم التالي»: قد تضعف الحزب بالقوة، لكنها لا تستطيع أن تحكم لبنان، ولا أن تنزع سلاح تنظيم متجذر اجتماعياً وسياسياً. لذلك، يصبح إغراء دمشق بالمساعدات ورفع العزلة والاستثمار وسيلة لتحويل السلطة السورية الجديدة إلى مقاول أمني إقليمي، فيما تبقى إسرائيل صاحبة الشروط، من دون أن تتحمل مسؤولية التنفيذ. قد لا يكون المطلوب دخولاً سورياً واسعاً بالفعل. يكفي التلويح به للضغط على الحكومة اللبنانية، وتخويف «حزب الله» بإمكان فتح جبهة خلفية عليه، ووضع دمشق أمام امتحان الولاء للنظام الإقليمي الجديد. إنها ورقة تفاوضية أيضاً: إما أن تضبط سوريا حدودها وفق الشروط الأميركية والإسرائيلية، وإما أن تبقى إعادة إعمارها واندماجها الدولي معلّقين. لكن الأخطر هو استدعاء التاريخ. فالجيش السوري دخل لبنان في 1976، وبقي فيه حتى نيسان/أبريل 2005، أي نحو 29 عاماً. وخلال تلك المرحلة، تعاملت إسرائيل وسوريا مع لبنان، على الرغم من صراعهما، كساحة نفوذ ومساومة وضبط متبادل. وتظهر وثائق أميركية أن مسؤولين إسرائيليين قبلوا، في مراحل معينة، وجوداً سورياً «منضبطاً» لأنه وفر منافع أمنية مؤقتة لإسرائيل. ثم جاء اجتياح 1982 ليكرّس لبنان ميداناً لتصفية الحسابات الإقليمية.

لهذا تحمل كلمة «مجدداً» معناها الكامل: إسرائيل لا تريد بالضرورة عودة الاحتلال السوري بصورته القديمة، إنما استعادة وظيفته: سلطة خارجية تضبط لبنان، تقمع خصوم إسرائيل، وتمنع قيام دولة لبنانية مستقلة وقادرة.

الفارق أن دمشق اليوم أضعف وأكثر حاجة إلى الاعتراف والتمويل، ما يجعل الضغط عليها أسهل وإغراءها أكبر. لكن مصلحة سوريا ليست في دخول هذا الفخ. فسوريا الخارجة من حرب طويلة تحتاج إلى إعادة بناء مؤسساتها وحدودها واقتصادها، لا إلى فتح جبهة لبنانية قد تشعل الحساسيات المذهبية وتستحضر ذاكرة الوصاية والاغتيالات والاعتقالات. كما أن أي تدخل سوري سيمنح «حزب الله» فرصة لإعادة تقديم نفسه مدافعاً عن لبنان، بعدما تراجعت شرعيته بفعل قراراته العسكرية المنفردة.

ليس المطلوب استبدال الاحتلال الإسرائيلي بوصاية سورية، ولا استبدال سلاح الحزب بسلاح دولة جارة. فالحل تقوية الدولة اللبنانية وجيشها، وربط نزع السلاح بانسحاب إسرائيلي كامل وضمانات دولية وإعادة إعمار حقيقية. أما تحويل سوريا إلى أداة حرب في لبنان، فلن يصنع أمناً لإسرائيل بقدر ما سيزرع حرباً جديدة بين شعبين، دفعا ثمن حروب الآخرين باهظاً.

الآراء الواردة في هذه الصفحة لا تعبر بالضرورة عن رأي 963+

أي اقتصاد مشترك للدول المشاطئة لهرمز بعد الحرب؟

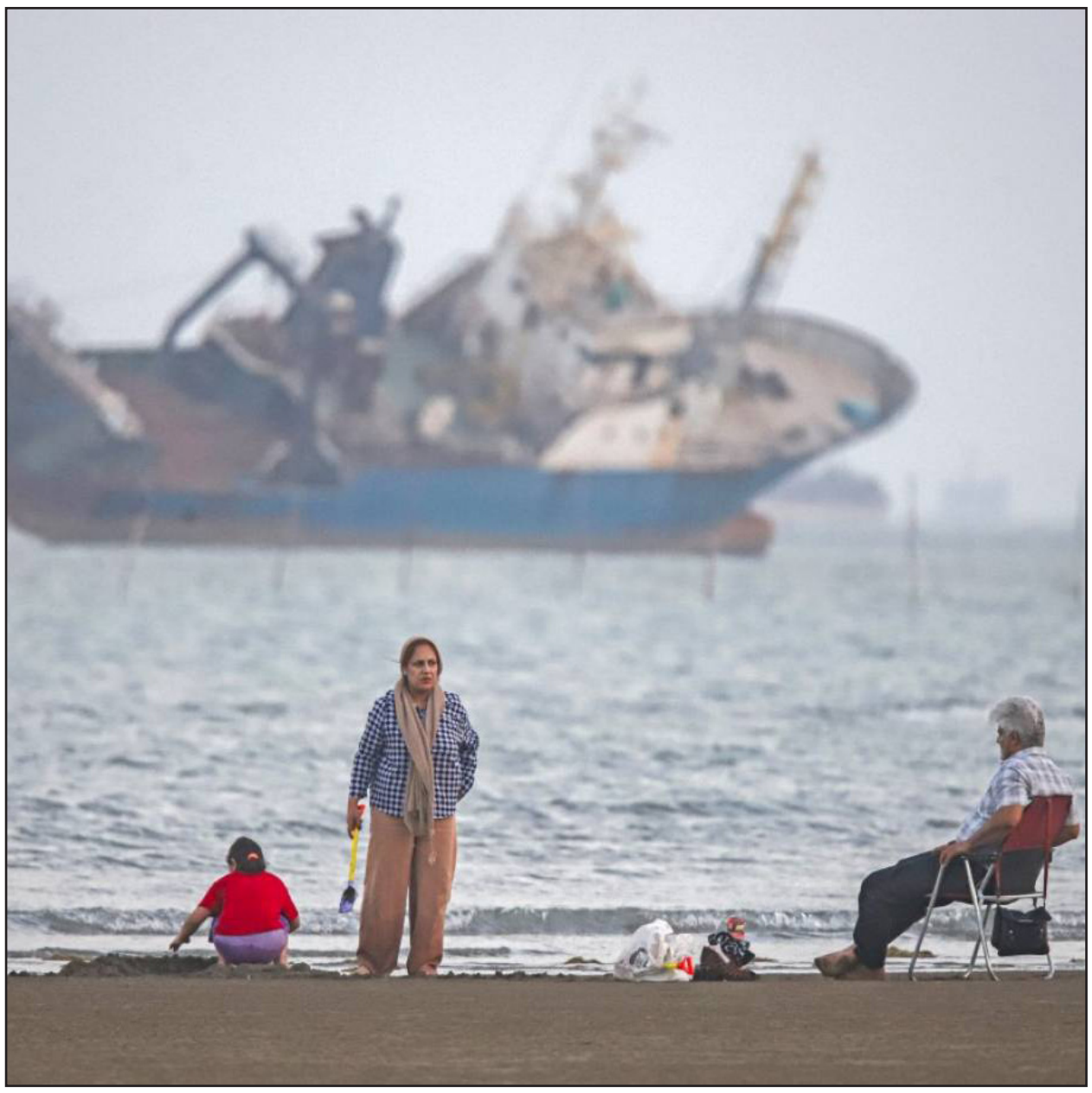

يمكن تسمية الحرب الأخيرة بـ "حرب هرمز". فهل يمكن تحويل هذا المضيق من ورقة ابتزاز إلى أصل اقتصادي مشترك؟ الجواب المختصر: نعم، لكن ليس بصيغة "سوق مشتركة" على الطريقة الأوروبية، ولا باتحاد اقتصادي بين إيران ودول الخليج. الممكن واقعياً هو إنشاء اقتصاد وظيفي حول المضيق: إدارة مشتركة للملاحة، صندوق للتأمين والمخاطر، ممرات تجارية وجمركية آمنة، ربط للطاقة، ومشاريع موانئ ولوجستيات تمتد من مسندم والفجيرة وصحار إلى بندر عباس وجاسك وجبل علي.

هذه الحرب كشفت أن القوة الجغرافية يمكن أن تتحول إلى ضعف جماعي: إغلاق المضيق أو تعطيله لا يعطي إيران "سلاحاً" مجانياً، بل يعزل موانئها الجنوبية، ويخنق تجارة صغار التجار في بوشهر وبندر عباس، ويرفع كلفة الواردات، ويجعل أي رفع للعقوبات أقل فائدة. في المقابل، لا تستطيع دول الخليج التعويل إلى ما لا نهاية على الحماية الأميركية أو على خطوط التفافية محدودة.

العسكرة هي الأخطر

فكرة "اقتصاد هرمز المشترك" ليست دعوة إلى الثقة بإيران. إنها محاولة لجعل تعطيل المضيق مكلفاً للجميع، بمن فيهم إيران، وجعل فتحه مربحاً للجميع. السياسة وحدها لم تمنع الابتزاز، والعسكرة وحدها لم تمنع الخطر. المطلوب هندسة مصالح تجعل الأمن البحري سلعة إقليمية مشتركة. الركيزة الأولى لهذا الاقتصاد هيئة مدنية – بحرية لهرمز، لا قيادة عسكرية مشتركة، تضم الإمارات وعُمان وإيران، ومعها دول الخليج والعراق بصفة أصحاب مصلحة، وبمراقبة من المنظمة البحرية الدولية. ليست مهمتها منح أحد الحق في السيطرة، بل تنظيم خدمات الملاحة: الإرشاد، الإنقاذ، مكافحة التلوث، تبادل بيانات السفن، إزالة الألغام، وتحديد ممرات الطوارئ عند الأزمات. الفارق جوهري هنا: لا رسوم عبور سياسية، ولا "خوة" سيادية، إنما بدل خدمات شفاف يخضع للقانون الدولي، ولا يمس بالحق في عبور المضائق الدولية.

الركيزة الثانية صندوق إقليمي للتأمين البحري والمخاطر. خلال الحرب، تحولت كلفة التأمين واستئجار الناقلات إلى مؤشر خوف لا يقل أهمية عن سعر النفط. عندما تبلغ كلفة ناقلة تحتاج إلى عبور هرمز مئات آلاف الدولارات يومياً، يصبح المضيق ضريبة مخاطر على كل برميل وكل شحنة وكل مستهلك. لذلك يمكن إنشاء صندوق تموله نسب صغيرة من المنتجين والموانئ والمستوردين الكبار في آسيا، لا لتعويض الشركات وحدها، بل لتقليل علاوة الخطر عبر ضمانات مشتركة، وتمويل إزالة الألغام، وأنظمة الإنذار المبكر، والتعويضات البيئية عند الحوادث. الركيزة الثالثة تحويل الموانئ المتقابلة إلى شبكة لا إلى جزر متنافسة. الإمارات تملك جبل علي والفجيرة، وعُمان تملك صحار والدقم ومسندم، وإيران تملك بندر عباس وجاسك وبوشهر. بدلاً من أن تكون هذه الموانئ خطوط تماس، يمكن أن تصبح عقداً في ممر اقتصادي واحد: تفتيش جمركي مسبق، ممرات خضراء للغذاء والدواء وقطع الغيار، مناطق تخزين مشتركة، وخدمات إعادة تصدير لا تمر

> **فكرة «اقتصاد هرمز المشترك» ليست دعوة إلى الثقة بإيران. إنها محاولة لجعل تعطيل المضيق مكلفاً للجميع، بمن فيهم إيران**

بالقنوات المالية المعاقبة. هنا تستطيع عُمان أن تلعب دور "المحوّل الآمن"، لأنها تقف على طرف المضيق، وتحافظ على علاقات مع إيران والخليج والغرب، ولأن تجارة عُمان مع إيران ارتفعت أصلاً إلى أكثر من 1.3 مليار دولار في 2024. الركيزة الرابعة ربط الطاقة لا تصديرها فحسب. التجربة موجودة: مشروع دولفين ينقل الغاز من قطر إلى الإمارات وعُمان، ويؤمن جزءاً من احتياجات الكهرباء والمياه والصناعة. يمكن توسيع هذا النموذج من منطق خط واحد إلى منطق شبكة: ربط كهربائي أقوى، احتياطات غاز مشتركة للطوارئ، تخزين استراتيجي للوقود، وربط مراكز الطاقة المتجددة في الخليج. فالخطر الأكبر ليس فقط توقف ناقلة نفط، بل توقف الغاز الذي يشغل الكهرباء والتحلية والصناعة. في منطقة تعتمد مدنها على الطاقة لتحلية المياه وتبريد المباني وتشغيل الموانئ، يصبح أمن الطاقة جزءاً من أمن الحياة اليومية.

لكن العقبة الكبرى تبقى إيران. فأي اقتصاد مشترك يضم طهران يصطدم بثلاث مشكلات: العقوبات، الحرس الثوري، وانعدام الثقة. لن يضخ أي مستثمر أموالاً في منطقة يمكن أن تتحول بقرار عسكري إلى حقل ألغام. والدول الخليجية لن تقبل منح إيران دخلاً جديداً من المضيق إذا استخدم لتمويل الصواريخ أو المسيرات أو الوكلاء. لذلك، يجب أن يكون أي انخراط إيراني مشروطاً بثلاثة قيود: شفافية مالية، حصر عائدات خدمات المضيق في حسابات مدنية مراقبة، وفصل إدارة الملاحة عن الأجهزة العسكرية. من دون ذلك، يتحول الاقتصاد المشترك إلى شرعنة للابتزاز بدلاً من أن يكون علاجاً له.

تجاوز هرمز

سلطنة عُمان هي الوحيدة القادرة على تحويل الجغرافيا إلى وساطة دائمة. مسندم ليست هامشاً جغرافياً، بل شرفة على أهم ممر طاقة في العالم. يمكن تطوير خصب وصحار والدقم كمثلث لوجستي: خصب لخدمات السلامة والإنقاذ والرقابة البحرية، صحار للتجارة والصناعة، والدقم للعمق الاستراتيجي خارج المضيق. بذلك تصبح عُمان "ضامن تشغيل"، وتستفيد اقتصادياً من موقعها من دون أن تتحول إلى أداة في يد إيران أو الولايات المتحدة. أما الإمارات، فهي الأكثر استعداداً لترجمة الفكرة اقتصادياً، لأنها تملك البنية اللوجستية الأوسع في الخليج. فجبل علي وحده تعامل مع 15.5 مليون حاوية نمطية في 2024، والفجيرة تمنح أبوظبي منفذاً نفطياً خارج هرمز. لذلك تستطيع الإمارات قيادة الشق التجاري والتأميني، بشرط أن تعبر إيران عن ندمها الفعلي من استهداف الإمارات بالمسيرات والصواريخ أكثر من استهداف إيران، وأن تستطيع إعادة الثقة بها. والسعودية لا تطل مباشرة على المضيق كما عُمان وإيران والإمارات، لكنها صاحبة مصلحة نفطية. خط شرق–غرب يمنحها مرونة لا يملكها الآخرون، لكن مصلحة الرياض ليست في تجاوز هرمز، بل في منع إيران من احتكار تعريف قواعده. لذلك يمكن أن تكون الممول الأكبر لصندوق استقرار الملاحة، وأن تربط ذلك بأمن الطاقة الآسيوي، خصوصاً مع الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وهي الأسواق الأكثر تعرضاً لأي أزمة في المضيق.

هل يولد من ذلك "اقتصاد مشترك"؟ نعم، إذا فُهم الاقتصاد المشترك كطبقات لا كقفزة واحدة. الطبقة الأولى خلال 90 يوماً: تثبيت ممرات آمنة، إزالة الألغام، عودة نظام فصل حركة المرور، وخفض التأمين. الطبقة الثانية خلال سنة: صندوق مخاطر، ممرات جمركية للسلع الأساسية، منصة بيانات للسفن، واتفاق عدم تعطيل للملاحة. الطبقة الثالثة خلال ثلاث سنوات: استثمارات مشتركة في الموانئ والتخزين والطاقة والربط الكهربائي والغازي. عندها يصبح هرمز منطقة مصالح متشابكة لا مجرد خط تماس.

تعد الحدود السورية مع دول الجوار من أكثر المناطق حساسية في المشهد الأمني الإقليمي، نظراً لتداخل العوامل الجغرافية والسياسية والعسكرية التي تجعلها محوراً للتحديات والتهديدات المتصاعدة. وتحولت هذه الحدود إلى مساحة تتقاطع فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية، وتبرز فيها قضايا تهريب السلاح والأفراد، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة، والتنافس على النفوذ. وفي ظل المتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد سقوط نظام الأسد، يزداد الاهتمام بدور الحدود السورية باعتبارها خط الدفاع الأول، وعنصراً أساسياً في معادلة الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي.

وفي حوار خاص مع الباحث في مركز الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن، عمار جلو أجاب فيه عن العديد من الأسئلة حول طبيعة العلاقة الأمنية بين سوريا ودول الجوار، وإلى أي مدى يمكن أن يؤدي استمرار تهريب السلاح إلى توسيع نطاق التهديدات الأمنية وغيرها من الأسئلة.

عمار زيدان

عمار جلو لـ «963+»:

الحدود السورية ستصبح أكثر سخونة مع توسع الصراع الأميركي - الإيراني

هل تحولت المناطق الحدودية في سوريا مع دول الجوار إلى ساحة لحروب الظل والصراعات غير المباشرة، وإلى أي مدى تمثل الحدود السورية خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات الأمنية؟

دائماً ما تكون الحدود السورية، وغيرها من الحدود، بما تتضمنه من منافذ برية وبحرية وجوية، أول أبواب الخطوط الدفاعية والأمنية في مواجهة التهديدات.

وسوريا ليست استثناءً من ذلك، لا سيما في ظل هشاشة الاستقرار الأمني القائم فيها، إضافة إلى الأوضاع التي تعانيها دول أخرى. فسواء في لبنان أو العراق، حيث تتفاعل الأوضاع نتيجة وجود كيانات تبتلع الدولة أو تنافسها، أو حتى في الأردن، الذي يمتلك حدوداً طويلة وبيئة صحراوية، فإن هذه الحدود تزيد من تعقيد أي مواجهة وتوفر فرصاً لاستغلال الثغرات الأمنية. لذلك، تحولت المناطق الحدودية في سوريا مع دول الجوار إلى ساحة صراع. لكنني لا أعتقد أن من الأدق تسميتها "ساحة صراع" بالمعنى التقليدي، أو الحديث عن "حروب ظل"، بل ربما الأدق هو القول إن المسألة تتعلق بقدرة الدولة على ضبط حدودها، إضافة إلى التعقيدات الموجودة في الدول الثلاث: العراق وسوريا ولبنان، التي كانت جميعها، إلى حد ما، ضمن الهيمنة الإيرانية.

أما الآن، ومع خروج سوريا جزئياً من هذه المعادلة، فقد تصبح الحدود السورية أكثر سخونة في حال توسع وتصاعد الصراع الأمريكي- الإيراني، أو الصراع الأميركي- الإسرائيلي- الإيراني.

كيف يمكن تقييم طبيعة العلاقة الأمنية مع الدول المجاورة لسوريا؟ وهل تشكل هذه الدول مصادر تهديد محتملة أم شركاء في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي؟

العلاقات الأمنية مع دول الجوار أصبحت في مرحلة متقدمة، وهذه هي التسمية الأدق، فهي في حالة تطور مستمر. في حالة العراق، كانت النظرة السلبية إلى الحكومة السورية الجديدة، مع سقوط نظام الأسد، ناتجة جزئياً عن سيطرة الميليشيات الشيعية العراقية، وما رافق ذلك من حساسيات طائفية، ولذلك كانت العلاقة سلبية في البداية.

أما الآن، فالعلاقة مع العراق في حالة تطور، وكذلك العلاقة مع لبنان. وكانت هناك أيضا نظرة إلى سوريا مرتبطة بمسألة الهيمنة، أو ما كان يُنظر إليه على أنه هيمنة، إلى جانب التصريحات المستمرة حول إمكانية التدخل السوري في هذا الملف، وكل ذلك كان يؤدي ربما إلى استفزاز تيارات معينة.

لكن التطور أصبح ملحوظاً، والتعاون الأمني يسير في مساره الصحيح بين معظم دول الجوار، باستثناء إسرائيل، بما في ذلك تركيا.

ورغم أن المشهد لا يزال معقداً، فإن التعاون الأمني مع دول الجوار، أي تركيا والعراق والأردن ولبنان، يسير في مساره الصحيح، ويشهد تقدماً في خطواته، وربما بوتيرة سريعة وملحوظة.

ما السيناريوهات المحتملة في حال تصاعد عمليات تهريب السلاح إلى سوريا، وما انعكاسات ذلك على الاقتصاد والتعافي والاستثمار والسياحة والعلاقات مع دول الجوار؟

لعل أبرز الأدوات المستخدمة في المواجهة المحتملة هي السلاح، إضافة إلى عمليات تهريب الأشخاص، بمن فيهم القيادات، أو الأموال. ولا ينبغي أن ننسى أن إيران استطاعت، على مدى عقد ونصف تقريبا، بناء حاضنة من الموالين، وتكليفهم بأدوار مختلفة، بما في ذلك أدوار ضد الشعب السوري طوال هذه الفترة.

ومن ثم، فإن إدخال كميات كبيرة من الأموال إلى سوريا قد يؤدي إلى إعادة تفعيل هؤلاء الأشخاص، وتمكينهم من تنفيذ عمليات لمصلحة إيران في هذا السياق.

> **تحولت المناطق الحدودية في سوريا إلى ساحة صراع، والمسألة تتعلق بالأساس بقدرة الدولة على ضبط حدودها، في ظل واقع أمني معقد ومخاطر متصاعدة لتهريب السلاح**

إلى أي مدى يمكن أن يؤدي استمرار تهريب السلاح إلى توسيع نطاق التهديدات الأمنية، بما في ذلك احتمال تنفيذ عمليات عابرة للحدود؟

قد يؤدي استمرار عمليات التهريب إلى فوضى السلاح، لأن الواقع الميداني على الأرض قد يسمح بذلك. فقد شهدت الساحة السورية، على امتداد عقد ونصف تقريباً منذ انطلاق الثورة السورية، صراعاتٍ متعددة وظهور فصائل متعددة ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل واسع.

وأصبح كثير من السلاح متداولاً، سواء بين المنضمين إلى فصائل غير رسمية أو حتى بين المدنيين الذين اضطروا إلى اقتناء السلاح بدافع الحماية الذاتية. وكل هذا يمثل، بالأساس، خطورةً وبيئةً خصبة لتنفيذ أي عمليات. فقد يكون هناك شخص متطرف، وليس بالضرورة تطرفه أيديولوجيا أو دينيا، ربما يكون متطرفا عرقيا أو متطرفا فكريا، وقد ينفذ عملية، ولو كانت بسيطة، تؤدي إلى تداعيات سياسية وتعقد الحسابات السياسية مع دول الجوار أو حتى مع دول أخرى.

فإذا انطلقت من الأراضي السورية عملية فردية ضد إحدى الدول المجاورة، ولا ننسى أن من بين دول الجوار إسرائيل، فقد يؤدي ذلك إلى استثارة ردود فعل تعقد الحسابات السياسية أمام الحكومة، أو ربما تؤدي إلى الانزلاق نحو الفوضى. وهذا الاحتمال مستبعد نوعاً ما، لكنه يظل من ضمن المخاطر المحتملة في حال تصاعدت عمليات تهريب السلاح.

لماذا تمثل الحدود العراقية– السورية نقطة حساسة في المشهد الأمني الإقليمي، وما أبرز التحديات التي تجعلها محط اهتمام أمني واستخباري؟

الحدود السورية العراقية هي نقطة حساسة، طبعاً بسبب تصاعد الصراع الأميركي- الإسرائيلي المشترك مع إيران، أو حتى الصراع الأميركي في مواجهته مع إيران. وهذا ما يجعل العراق نقطة حساسة، نظراً إلى اتصاله الجغرافي بإيران.

ومن ثم، أصبحت الحلقة المفقودة في المشروع الإيراني السابق هي سوريا، التي كانت تشكل الطريق للوصول إلى "الدرّة التاجية" المتمثلة بـ "حزب الله". ومع تراجع الدور السوري، أو تعقد الوصول عبر سوريا، أصبح العراق النقطة الحساسة الأكبر أمام الميليشيات الإيرانية و"حزب الله".

فطهران لطالما أرادت أن تنطلق عمليات تهريب السلاح من أراضيها، عبر العراق، في محاولة لاختراق الجغرافيا السورية والوصول إلى "حزب الله". ومع تصاعد الصراع وارتفاع مستوياته، يمكن أن تأخذ عمليات تهريب السلاح وإيصاله إلى "حزب الله" أشكالاً أكثر تعقيداً من الناحية الاستخباراتية.

لذلك، تُعتبر الحدود السورية العراقية المنطقة الأكثر تماساً، وربما تشهد أكبر عدد من محاولات تهريب السلاح، وفتح خط يمكن تسميته "خطاً مأمولاً" لإيصال السلاح من العراق إلى "حزب الله" عبر الأراضي السورية.

أما التحديات التي جعلت هذه المنطقة محطة اهتمام أمني واستخباراتي، فمجملها يتمثل في أن البلدين يعانيان من ضعف في البنية الأمنية والاستخباراتية، إضافة إلى وجود ثغرات أمنية كبيرة.

ولذلك، فإن أبرز التحديات، إلى جانب ما سبق، تتمثل في أن سيطرة الميليشيات الموالية لإيران في العراق لا تزال واسعة، وهي غالباً ما تفرض نفسها على الحكومة وتحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة.

صحيح أن الحكومة العراقية تبدو، ظاهرياً، أكثر قوة في بعض مواقفها تجاه الميليشيات، ولا سيما من خلال ما يصرح به رئيس الوزراء الجديد، علي السيد، بشأن مسألة سحب السلاح من الميليشيات. وقد جرى بالفعل سحب بعض الأسلحة، كما انضوت بعض الميليشيات ضمن مؤسسات الدولة، لكن السلاح الذي جرى سحبه كان في الغالب من الأسلحة الخفيفة، وليس الثقيلة. ولا تزال الميليشيات فاعلاً مؤثرًا في السياسة العراقية.

وهذا يمثل أحد أكبر التحديات، إلى جانب أن الواقع الأمني السوري في المنطقة الشرقية المحاذية للعراق لا يزال أكثر هشاشة من بقية الجغرافيا السورية، خصوصاً في ظل الاتفاق الذي لا تزال خطوات تنفيذه بين قوات سوريا الديموقراطية والحكومة بطيئة. كما أن بسط الحكومة سيطرتها على المنطقة، ليس رسمياً فحسب بل فعلياً أيضاً، لا يزال أضعف من سيطرتها على مناطق سورية أخرى.

وتأتي بعد ذلك تحديات أخرى، أبرزها وجود تنظيم داعش، إلى جانب الثغرات الأمنية التي يمكن أن تُستغل. وكل ذلك يجعل الحدود العراقية- السورية أكثر هشاشة، وأكثر تماساً، وأكثر عرضة للاختراقات، في ظل التعقيدات الأمنية الموجودة على جانبي الحدود.

الجوع السوري..
تحذيرات أممية من كارثة وشيكة

هادية المنصور

في أحد مخيمات النزوح بريف إدلب الشمالي، تجلس أمينة الشردوب (43 عاماً) على عتبة خيمتها البالية، تنظر إلى أطفالها الأربعة بعيون ذابلة. على الموقد البارد لا شيء سوى قدر فارغ، مضى ثلاثة أيام منذ آخر مرة تناولوا فيها وجبة حقيقية. كانت تعتمد على حصة الخبز المدعوم التي كان يوزعها برنامج الأغذية العالمي عبر المخابز المحلية، ولكن البرنامج أوقف الدعم فجأة. تقول أمينة "كنا نتمكن من شراء بعض الحاجيات، لكن اليوم ننفق كل ما لدينا ثمن للخبز".

أمينة ليست وحدها. ففي كل زاوية من سوريا، يروى ذات المشهد بتفاصيل مختلفة، أطفال بأجساد هزيلة، وأمهات يحذفن وجباتهن كي ينام صغارهن على معدة ليست خاوية تماماً، ومزارعون يخاطرون بحياتهم في حقول ملغومة لعلهم يحصدون ما يسد رمقهم، إنها سوريا بعد الحرب، حيث انتهت المعارك لكن معركة الجوع لم ينتهي بعد.

وتواجه سوريا أزمة غذائية متفاقمة، إذ يعاني أكثر من 13.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينهم 7.2 ملايين في أوضاع حادة و1.6 مليون في ظروف بالغة القسوة، فيما يصنف نحو 80٪ من السكان ضمن حالات انعدام الأمن الغذائي المزمن، مع تضرر الأطفال والنساء بشكل خاص، بينهم 600 ألف طفل يعانون من سوء تغذية حاد، نتيجة تدهور القدرة الشرائية، وتضرر البنية التحتية، والصدمات المناخية.

وقال مدير مخيم الوحلة الذي يؤوي آلاف النازحين في ريف إدلب الشمالي بكر الداني لـ"+963" "ما نشهده اليوم ليس مجرد أزمة عابرة بل إنها كارثة إنسانية تتفاقم يوماً بعد يوم. الأسر التي كانت تعتمد على المساعدات تجد نفسها اليوم عاجزة عن توفير حتى وجبة واحدة لأطفالها، المشهد في المخيمات والأحياء الفقيرة يفوق الوصف".

ويصف بكر معاناة سكان المخيم، حيث تبحث الأمهات عن أي مساعدة، ويضطر الأطفال للبحث عن الطعام في القمامة، فيما تبيع العائلات ممتلكاتها لتأمين قوتها، بعد أن أصبح الخبز حلماً والجوع واقعاً يومياً يفوق قسوة الحرب.

وخفض برنامج الأغذية العالمي مساعداته الطارئة في سوريا بنسبة 50٪ عام 2026 بسبب نقص التمويل، مقتصراً على 650 ألف مستفيد في 7 محافظات، فيما يفاقم انتشار الألغام أزمة الريف، إذ سجلت الفاو 1299 حادثة مخلفات حرب منذ 2024 أوقعت 2325 ضحية، مع استمرار سقوط قتلى ومصابين يومياً.

يقف محمد مرعي، وهو مزارع في الخمسين من عمره على مشارف حقله الذي لم يجرؤ على دخوله منذ عودته من رحلة النزوح، والواقع على أطراف مدينة سراقب، ويقول لـ"+963": "أرضي كانت في السابق مصدر رزقي الوحيد، كنت أستيقظ قبل الفجر لأعمل بها، أزرع القمح والشعير والزيتون، وأحصد ما يكفي عائلتي وما يزيد أبيعه في السوق وأشتري لأطفالي ما يحتاجونه. كانت الأرض كل ما املك".

ويصف مرعي مخاطر الألغام التي حولت الزراعة إلى مغامرة قاتلة، مشيراً إلى إصابة جاره بانفجار أفقده ساقه، ما دفع كثيراً من المزارعين لترك أراضيهم وبيع ممتلكاتهم، بينما يعيش هو بين خيارين قاسيين: الجوع إن ترك أرضه أو الموت إن عاد إليها.

وتؤكد الفاو أن مخلفات الحرب تهدد سكان الريف وتعطل الزراعة، إذ تغطي نحو 80٪ من الأراضي السورية، فيما حذرت شبكة FEWS NET من استمرار أزمة الغذاء حتى 2027، مع توقع احتياج نحو 5 إلى 5.99 ملايين سوري للمساعدات، خاصة في الشمال الشرقي والغربي، رغم تحسن الإنتاج الزراعي.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي يونس الكريم، في تحليل شامل للأوضاع الزراعية في سوريا، إن مشكلة انعدام الأمن الغذائي ليست وليدة عهد الحكومة الحالية، بل هي أزمة تراكمية تعود جذورها إلى مراحل سابقة، غير أن سياسات الحكومة الانتقالية أسهمت في تفاقم هذه الأزمة، من خلال استمرار الاختلالات البنيوية في القطاع الزراعي، وعدم تبني إجراءات فعالة لمعالجة أسبابها الأساسية.

وأضاف الكريم في حديث خاص لـ"963+" أن آثار الحرب واستنزاف القوى البشرية العاملة في الزراعة لصالح المجهود العسكري أديا إلى تراجع الإنتاج والمحاصيل الزراعية، كما أسهم تحويل إنتاج الأسمدة الفوسفاتية إلى حلفاء النظام السابق لدعمه عسكرياً، وعدم توفير البذار المحسن ساهم في تعميق أزمة الإنتاج الزراعي.

وأشار إلى أن ازدهار تجارة المخدرات استنزف موارد مالية وبشرية ضخمة، فضلًا عن استحواذها على مساحات من الأراضي الزراعية، الأمر الذي أدى إلى

> **أزمة الغذاء في سوريا لم تعد نتيجة حرب فقط، بل أصبحت أزمة مركبة تتداخل فيها آثار الصراع، وانهيار القطاع الزراعي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف السياسات المعالجة**

مزيد من التراجع في النشاط الزراعي، ودفعت هذه العوامل، إلى جانب غياب التوجيه الحكومي الفاعل وضعف الجدوى الاقتصادية أعداداً متزايدة من الفلاحين إلى هجر الزراعة.

ويرى الكريم أن تعدد مناطق النفوذ والصراع عطّل الزراعة وأربك الإنتاج والتوريد، فيما فاقمت السياسات الحكومية الأزمة عبر تهميش القطاع وارتفاع تكاليف الإنتاج. كما أدى تسريح العاملين وتراجع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المياه والمحروقات إلى زيادة أعباء المزارعين وتعزيز الاعتماد على الاستيراد.

ويشير إلى أن الارتفاع الكبير في أسعار العقارات أدى بدوره إلى تغيير أولويات أصحاب الأراضي الزراعية، إذ بات بيع الأراضي وتحويلها إلى مشاريع عقارية أكثر جدوى اقتصادية وجاذبية من الاستمرار في النشاط الزراعي الخاسر، ما يهدد بمزيد من الانكماش في المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج المحلي.

ويلفت الكريم إلى أن الفيضان الأخير الذي ضرب البلاد كان الوجه الآخر للجفاف، بل مثل أحد أكبر الخسائر الزراعية خلال المرحلة الأخيرة، كاشفاً عن حجم هشاشة إدارة القطاع الزراعي في التعامل مع الكوارث الطبيعية، خاصة أن مياه الفيضان تسببت في جرف مساحات واسعة من التربة الزراعية، ما قد يفقدها قدرتها الإنتاجية لعدة مواسم، وأن تعامل الحكومة مع الكارثة اقتصر على مراقبة تداعيات الفيضان، من دون إجراء اتصالات فاعلة مع الجانب التركي لإدارة تدفقات المياه والفائض المائي الناتج عن السدود، الأمر الذي عزز مخاوف المواطنين من إمكانية تكرار الكارثة مستقبلًا.

ويؤكد أن انتشار الشائعات حول وجود رغبة لدى بعض الدول في الاستثمار الزراعي دفع عدداً من المزارعين إلى بيع أراضيهم، ما أدى إلى دخول البلاد في حالة من المضاربة والمتاجرة بالأراضي الزراعية بدلاً من الحفاظ عليها كأصول إنتاجية، وهو ما يهدد مستقبل القطاع الزراعي والأمن الغذائي.

ويبين الكريم أن المؤشرات الزراعية لم تتحسن تقنياً، بل تحسنت كمياً نتيجة إدراج أراضي خصبة كانت تابعة لحكومات مستقرة نسبيا (قسد، والإنقاذ، والمؤقتة) والتي حظيت بدعم دولي، فضلًا عن مهادنة درعا والسويداء، مما أوهم بتحسن وهمي لا يعكس واقع الإنتاج.

وينوه إلى أن الحكومة الحالية تفتقر إلى خطة زراعية واضحة، مكتفية بالحديث عن الاستثمار الخارجي، مما أشعر المواطنين أن الزراعة ليست من أولوياتها، خاصة بعد الفيضان حيث كان بالإمكان استصلاح أراضي كثيرة. كما انتقد الأرقام الخادعة التي تصدر عن الحكومة كالحديث عن إنتاج 2.5 مليون طن من القمح، متجاهلة الحرائق والتجريف في الساحل وريف حلب، وهو ما جعل المؤشرات محل سخرية الباحثين الذين تؤكد معاينتهم تناقضها مع الواقع.

ويطرح الكريم في حديثه لـ"+963" ثلاثة سيناريوهات مستقبلية ترتبط بطبيعة توجه الحكومة في إدارة الملف الزراعي. يتمثل السيناريو الأول في استمرار حالة الإهمال، ما قد يقود إلى تراجع أكبر في الأمن الغذائي، وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية، إلى جانب تفاقم الضغوط الاجتماعية، بما فيها التغيرات الديموغرافية واحتجاجات العمال. أما السيناريو الثاني فيقوم على تدخل دولي محدود يتيح لمنظمات المجتمع المدني مساحة أكبر للعمل والوصول إلى التمويل، وهو ما قد يساهم في تحسين بعض المؤشرات الزراعية، لكن ضمن نطاق محدود لا يعالج الاختلالات البنيوية في القطاع.

في حين يتمثل السيناريو الثالث، وهو الأكثر إيجابية، في تحول الزراعة إلى أولوية حكومية باعتبارها ركيزة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية، وفي مقدمتها الصوامع، ودعم المحاصيل الاستراتيجية، بما يساعد على استيعاب جزء من القوى العاملة بعيدًا عن مسارات التوتر والاضطراب، وتحسين المزاج العام، بما يعيد للقطاع دورًا قريبًا من المرحلة التي شهدتها البلاد عام 2004.

ويختتم الكريم تصريحه بالتأكيد على أن الحكومة في ظل محدودية قدراتها المالية والسياسية، لا تستطيع تحمل مسؤولية إعادة بناء القطاع الزراعي بمفردها، داعياً إلى منح منظمات المجتمع المدني هامشاً أكبر من الحرية للوصول إلى التمويل الدولي بكفاءة وتكلفة أقل.

كما يشدد على ضرورة عدم اللجوء إلى بيع الأراضي الخصبة للدول العربية تحت ضغط الحاجة المالية، محذراً من أن مثل هذا المسار قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي والسلع، وإثارة اضطرابات سياسية، وتقليص ثقة المستثمرين، مستشهداً بتجارب دول مثل لبنان والسودان، ومعتبرا أن هذه السياسات لن تخدم هدف استقرار البلاد على المدى الطويل.

هل يمكن أن تتحول الصورة مع المسؤول إلى جواز سفر للنفوذ؟!

مازن الشاهين

في زحام افتتاح معرض تجاري أو مؤتمر استثماري أو زيارة ميدانية لمسؤول حكومي، يتكرر المشهد ذاته: طابور من رجال الأعمال والوسطاء ينتظرون دورهم للحصول على "صورة تذكارية" مع المسؤول، المشهد يبدو بريئاً في ظاهره، احتفاءً عابراً بلقاء عابر، ولكن في العديد من الحالات وفق مصادر مطلعة على بيئة الأعمال في سوريا، فإن اللقطة التي تستغرق ثوانٍ معدودة تتحول لاحقاً إلى وثيقة عمل بكل ما تحمله الكلمة من معنى: صورة تُطبع، تُؤطر، تُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي، وتُستخدم كبطاقة تعريف أمام مستثمرين أو موردين أو حتى أمام دوائر رسمية أخرى.

"بمجرد التعرف على المسؤولين والتقاط صورة يبدأ فيلم الفساد بكل أريحية، مدعوماً بشبكة العلاقات الفاسدة"، هكذا يصف أحد المصادر التجارية، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، آلية عمل هذه الشبكات. العبارة، وإن بدت قاسية، تختصر ظاهرة باتت مألوفة في بيئة الأعمال السورية، تحويل رأس المال الرمزي - أي القرب الظاهري من صاحب القرار - إلى رأس مال اقتصادي فعلي.

يبقى السؤال المطروح أمام الجهات الرسمية الجديدة: هل ستبادر إلى ضبط هذا الملف قبل أن يتجذر كممارسة راسخة في بيئة الأعمال السورية، أم ستترك الباب مفتوحاً أمام من يحوّل "لحظة توثيق" إلى تجارة قائمة بذاتها؟

النفوذ المصطنع: تجارة تُبنى على الصور

يشرح خبير الحوكمة عدنان حبيب في تصريح لـ"+963" أن مفهوم "الأصل غير الملموس" في الاقتصاد يشير عادة إلى عناصر مثل السمعة التجارية أو العلامة التجارية أو براءات الاختراع، وهي أصول تُقيَّم مالياً رغم أنها لا تُلمس، وفي الحالة السورية الراهنة، يبدو أن "الصورة مع المسؤول" أصبحت تُدار بمنطق مشابه: يستثمرها من يحوزها كما يُستثمر أي رأس مال آخر، عبر توظيفها في الإيحاء بوجود "غطاء رسمي" لمشروع أو صفقة لم تحصل بعد على أي ترخيص فعلي، والترويج لمكاتب استشارية أو شركات وساطة على أنها "قريبة من متخذ القرار"، لجذب عملاء وموارد، وربما الضغط على موظفين إداريين أو جهات تنفيذية للتعجيل بمعاملات أو تجاوز إجراءات روتينية، خوفاً من "واسطة" مفترضة، إضافة إلى تصفية حسابات تجارية عبر الإيحاء بالقدرة على التأثير في قرارات ترخيص أو منع منافسين.

مضيفاً أن المفارقة المسؤول نفسه قد لا يكون على علم بأن صورته تُستخدم على هذا النحو، فاللقاء العام - وهو في جوهره ممارسة ديموقراطية صحية تعكس انفتاح المسؤول على المواطنين ورجال الأعمال - يتحول دون قصد إلى مادة خام لصناعة النفوذ المصطنع.

كيف تبنى "شرعية" الصورة؟

يصف مصدر عمل سابقاً في مجال تنظيم الفعاليات التجارية آلية تكرّرت أمامه أكثر من مرة، ويقدّم هنا كنموذج توضيحي مركّب يعكس أنماطاً متكررة وليس واقعة بعينها يقول: الشخص يحضر الفعالية كأي مدعو عادي، يقترب من المسؤول في لحظة التقاط الصور الجماعية، يحرص أن يظهر بجانبه مباشرة، ثم يغادر. بعدها بأيام، تجد الصورة نفسها مرفقة في عرض تقديمي لمستثمر أجنبي، أو منشورة على صفحة تعريفية لشركة ناشئة، وكأنها شهادة اعتماد.

ويشير إلى أن هذا النمط لا يقتصر على القطاع الخاص، فإن بعض المتنفذين غير الرسميين يستخدمون الصور ذاتها لتثبيت مكانتهم داخل مجتمعاتهم المحلية، بما يمنحهم قدرة على التوسط في نزاعات أو معاملات مقابل مبالغ مالية، دون أي صفة رسمية تخوّلهم ذلك.

لماذا تنجح هذه الحيلة في البيئة السورية؟

يرتبط انتشار هذه الظاهرة بعوامل مركّبة تتصل بطبيعة المرحلة التي تمر بها سورية كما يقول الخبير اللبناني في البروتوكول الدولي راغب فارس في تصريحات لـ"+963" أهمها غياب مدونات سلوك واضحة أو بروتوكولات منظمة للقاءات العامة لدى كثير من الجهات الرسمية الجديدة، وضعف الذاكرة المؤسسية وسجلات التوثيق التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من طبيعة أي علاقة أو تفويض، وتعطش بيئة الأعمال، بعد سنوات من العزلة والعقوبات، لأي إشارة "طمأنة" حول انفتاح الدولة، ما يجعل الصورة مع مسؤول تبدو وكأنها ضوء أخضر استثماري، إضافة إلى محدودية الوعي الرقمي لدى شريحة من رجال الأعمال والمواطنين، ما يسهّل تصديق الادعاءات المبنية على صور بلا سياق، وأيضاً ضعف أدوات المساءلة والرقابة البرلمانية في مرحلة تأسيس مجلس الشعب الجديد، ما يقلّص فرص كشف هذه الممارسات ومحاسبة المتورطين فيها.

الكلفة الاقتصادية: من يدفع الثمن؟

يتابع فارس لا تبقى هذه الظاهرة حبراً على ورق أو التباساً عابراً في التواصل الاجتماعي، بل تترك أثراً اقتصادياً ملموساً، فالمستثمر الجاد الذي يعتمد على قنوات رسمية وإجراءات مرخّصة يجد نفسه في منافسة غير متكافئة مع من يسوّق نفسه عبر "علاقات مصورة" ما يشوّه بيئة المنافسة ويرفع كلفة الثقة في السوق، كما أن الجهات الرسمية نفسها تدفع ثمناً غير مباشر، حين تُنسب إليها مواقف أو تعهدات لم تصدر عنها، فتتضرر سمعتها المؤسسية أمام المستثمرين والشركاء الدوليين في مرحلة تحتاج فيها سوريا أكثر من أي وقت مضى إلى استعادة الثقة الاقتصادية.

وبحسب فارس فإن الرسالة التي يوجهها كثير من المتابعين للشأن الاقتصادي إلى المسؤولين ليست دعوة للانغلاق أو الامتناع عن اللقاءات العامة، بل لضبط الإطار الذي تُدار به هذه اللقاءات، ومن أبرز المقترحات : اعتماد بروتوكول موحّد للفعاليات العامة يحدد بوضوح الطابع الرسمي أو غير الرسمي لأي لقاء أو تصريح.

ونشر بيانات دورية توضح المشاريع والجهات التي حصلت فعلياً على موافقات أو تراخيص رسمية، لقطع الطريق أمام الادعاءات غير الموثقة، وتفعيل قنوات تحقق (Verification) رسمية تتيح للمستثمرين والمواطنين التأكد من صحة أي انتساب أو تفويض يُنسب لجهة حكومية، وتحميل من يستغل صورة أو تصريحاً لمسؤول في الترويج لمعاملات غير موثقة مسؤولية قانونية واضحة، بوصفه انتحالاً للصفة أو تضليلاً تجارياً، وأخيراً تعزيز الوعي الإعلامي والرقمي لدى رجال الأعمال والمواطنين حول كيفية التحقق من أي ادعاء نفوذ قبل الدخول في تعاملات مالية.

> **حين تتحول صورة عابرة مع مسؤول إلى وسيلة لإيهام الآخرين بالنفوذ، تصبح العلاقات المصورة بديلاً خطيراً عن القانون والإجراءات الرسمية**

عندما تصبح الصورة "جواز سفر"

"صورة أي شخص مع أي مسؤول تصبح وكأنها جواز سفر لأفعل ما شئت، وأن هذا الشخص واصل ومنسّق" - هذه العبارة، رغم قسوتها، تختصر جوهر الإشكالية: حين تتحول لحظة بروتوكولية عابرة إلى سند غير رسمي للنفوذ، فإن الخاسر الأول هو مناخ الاستثمار والثقة العامة بالمؤسسات، في وقت تحتاج فيه سوريا إلى بيئة أعمال شفافة تقوم على القانون والإجراءات الرسمية لا على الصور والعلاقات الظاهرية.

هذا ما تؤكده خبيرة العلاقات العامة والإعلام ليلى فياض في تصريح لـ"+963" مؤكدة أن المشكلة ليست في الصورة بحد ذاتها، بل في الثقافة التي نشأت حولها، فما إن ينشر شخص صورة تجمعه بمسؤول حتى يبدأ البعض بالتعامل معه باعتباره صاحب نفوذ، وقادراً على تمرير المعاملات، والتدخل في التعيينات، وحل المشكلات بطرق لا علاقة لها بالقانون، والأخطر من ذلك أن كثيراً من هذه الصور لا تعكس أي علاقة حقيقية، فقد تكون صورة التقطت خلال مؤتمر أو فعالية عامة أو لقاء عابر استغرق ثوانٍ، لكنها تُستخدم لاحقاً سنوات طويلة على أنها دليل نفوذ وعلاقة خاصة، فيُخدع الناس، ويُستغل اسم المسؤول، وتُشوه صورة المؤسسة.

وتلفت الفياض إلى أنه على المسؤولين أن يدركوا أن الإفراط في التقاط الصور مع كل من يطلبها قد يفتح الباب أمام من يستثمرها في بناء شبكة مصالح شخصية، حتى وإن كان المسؤول نفسه لا يعلم بذلك، كما أن المؤسسات مطالبة بأن توضح للرأي العام أن أي صورة شخصية لا تمنح صاحبها أي صفة رسمية، ولا تخوله التحدث باسمها أو التدخل في أعمالها.

وفي المقابل، يجب أن يتوقف المجتمع عن منح الشرعية لكل من يلوح بصورة مع مسؤول، فالمعيار الحقيقي ليس عدد الصور، بل الالتزام بالقانون، والنزاهة، والكفاءة.

الأعلى تحصيلاً والأقل حظاً
كيف سُرِق استقرار جيل التسعينات؟

يقف مواليد التسعينات على خط تماس فريد بين عصرين؛ فهم الجيل الأخير الذي اختزن ثقافة العصر التناظري الرصين، والجيل الأول الذي اضطر للتكيف مع فوضى التحول الرقمي. غير أن هذا الامتياز المعرفي لم يترجم إلى استقرار في الواقع؛ إذ تشير البيانات الاقتصادية لعامي 2024 و2025 إلى أن الجيل الأعلى تحصيلاً أكاديمياً في التاريخ الحديث هو نفسه الأكثر حظوة بالأزمات المتتالية، بدءاً من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وثورات الربيع العربي والشرق الأوسط مروراً بجمود الأجور والتضخم، وصولاً إلى انكماش حصته من الثروة الوطنية في سن الثلاثين مقارنة بأي جيل سبق.

كيف أثمر الاستثمار المعرفي في إيجاد جيل متزن نقدياً، ولماذا تحوّلت هذه الوفيرة الثقافية إلى عبء في سوق عمل لا يعترف بقواعد اللعبة القديمة؟

الفاصل بين العصر الورقي والبيانات

يمتلك مواليد التسعينات ميزة ديموغرافية وفكرية نادرة؛ فهم يُصنّفون عالمياً كـ "مهاجرين رقميين كونهم الجيل الوحيد الذي اختبر طفولة خالية من صخب الشبكات الاجتماعية، ثم عاصر تشكّل العصر الرقمي في مرحلة الشباب. هذا الموقع الاستثنائي منحهم زاوية رؤية نقدية تجمع بين عمق المعرفة الورقية وسرعة استيعاب التكنولوجيا.

تشير بيانات تقرير الأخبار الرقمية الصادر عن معهد رويترز بجامعة أكسفورد (Reuters Institute for the Study of Journalism) الصادر في حزيران 2024 أن جيل التسعينات يُسجّل أعلى معدلات التحقق من المصادر مقارنة بغيره من الأجيال. فهم يمتلكون حساسية نقدية تحميهم من الانقياد الخاطئ خلف الشائعات كما يحدث مع الأجيال الأكبر، وتمنعهم في الوقت نفسه من الاكتفاء بالمحتوى السريع والمبتسر الذي تعتمد عليه الأجيال الأصغر سنًا مثل منصات تيك توك وانستغرام وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي.

"الجيل الأقل حظاً" في سوق العمل

رغم هذا التفوق المعرفي والأكاديمي، واجه جيل التسعينات واقعاً اقتصادياً معقداً، حيث تزامنت بداية حياتهم المهنية مع الهزات الاقتصادية المتلاحقة، بدءاً من الأزمة المالية العالمية عام 2008، مروراً بركود جائحة كوفيد19-، وثورات الربيع العربي وأزمات الشرق الأوسط وصولاً إلى معدلات التضخم المرتفعة.

حيث تكشف بيانات الحسابات المالية التوزيعية الصادرة عن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (St. Louis Fed) في تحديثها الدوري الصادر في أيلول 2024، أن جيل التسعينات و"الميلينيالز" لم يستحوذ سوى على 5٪ فقط من إجمالي الثروة الوطنية في الولايات المتحدة عند وصولهم لمرحلة الثلاثينيات. وفي المقابل، كان جيل "الطفرة السكانية" يمتلك 21٪ من إجمالي الثروة عندما كان في المراحل العمرية نفسها، مما جعل أبحاث البنك تصنّف هذه الفئة كواحدة من أكثر الفئات تعثراً في تراكم الثروة وتأسيس الأصول مقارنة بأي جيل سابق.

شبح الالتزامات

انعكست الفجوة بين التأهيل الأكاديمي والواقع الاقتصادي على النمط اليومي لحياة هذا الجيل، مما خلق حالة من القلق الهيكلي المستمر بشأن المستقبل والقدرة على الاستقرار الأسري أو الشراء السكني.

حيث أكدت نتائج مسح ديلويت العالمي لعام 2025 (Deloitte's Gen Z and Millennial Survey)، أن 46٪ من جيل التسعينات و"الميلينيالز" يصرحون بعدم شعورهم بالأمان المالي والشخصي، متأثرين بالارتفاع الحاد في تكاليف المعيشة وتباطؤ نمو الأجور الحقيقية. وبيّنت الدراسة التي شملت أكثر من 22 ألف مشارك عالمياً أن هذا الضغط دفع جزءاً كبيراً منهم للجوء إلى الوظائف الإضافية لتغطية التكاليف الحيوية.

الطعنة الأخيرة

لم يقف التحدي عند حدود الأزمات المالية وتضخم الأسعار، بل امتد ليمسّ جوهر التراكم المعرفي الذي راهَن عليه هذا الجيل. ففي الوقت الذي أتقن فيه مواليد التسعينات مهارات التحليل والتفكير النقدي والكتابة المعقدة، جاءت الطفرة المفاجئة لتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتعيد صياغة سوق العمل بالكامل.

تشير تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) الصادرة عام 2024 إلى أن نحو 40٪ من الوظائف عالمياً – وتصل إلى 60٪ في الاقتصاديات المتقدمة – معرضة للتأثر بالذكاء الاصطناعي، وتحديداً الوظائف عالية المهارة التي يشتغل بها جيل التسعينات. لقد وجد هذا الجيل نفسه أمام مفارقة قاسية: التخصصات والمهارات المكتبية والفكرية التي استثمروا سنوات عمرهم وأموالهم لإتقانها، أصبحت اليوم أولى المهارات المهددة بالأتمتة، ليجدوا أنفسهم مجدداً في مواجهة سوق عمل يُلغي قواعد الاستقرار فور إتقانهم لها.

ثمن اجتماعي

لم تكن الهشاشة المالية مجرد أرقام في الحسابات المصرفية، بل امتدت لتصوغ النمط الاجتماعي لحياة مواليد التسعينات، مفرزة ظاهرة يُصنفها علماء الاجتماع بـ "تأجيل الحياة" (Life Deferred).

فنتيجة لثقل الديون التعليمية والارتفاع الخيالي في أسعار العقارات مقارنة بمستويات الأجور، اضطر أبناء هذا الجيل إلى إرجاء محطات الاستقرار التقليدية. وتكشف البيانات الديموغرافية الحديثة أن معدلات ملكية المنازل لدى سن الثلاثين بين جيل التسعينات قد انخفضت بنسب حادة مقارنة بالأجيال السابقة، رافقها تأخر ملحوظ في متوسط سن الزواج وانخفاض تاريخي في معدلات الإنجاب. إن هذا العجز عن امتلاك "البيت الأول" أو تأسيس أسرة في التوقيت المعادي المتوقع، تحوّل من أزمة اقتصادية فردية إلى قلق هيكلي مستمر، يُشعر هذا الجيل بأنه يركض في سباق دائم دون الوصول إلى خط النهاية.

وفي النهاية، تثبت الأرقام والدراسات أن أزمة جيل التسعينات ليست انطباعاً عاطفياً أو نكوصاً عن مواجهة الواقع، بل هي نتاج معقد لمرحلة انتقالية تاريخية. إنهم الجيل الذي دفعت به مجتمعاته نحو الاستثمار الأقصى في المعرفة والتعليم، ليصطدم فور دخوله سوق العمل بقواعد اقتصادية جديدة جردته من الاستقرار المالي والمادي الذي تنعم به آباؤهم، وحملته في الوقت ذاته أعباءً صحية ونفسية مبكرة. ورغم هذا الحصار الاقتصادي والتكنولوجي، يظل مواليد التسعينات الجيل الأكثر مرونة وقدرة على التكيف؛ فهم الذين يُعيدون اليوم صياغة مفاهيم العمل والنجاح، ويقودون التحول نحو نماذج المهام المرنة، ويبنون مجتمعات دعم نفسية وفكرية ترفض القواعد القديمة التي لم تعد تصلح لزمانهم.

الأكثر تعليماً والأعلى ديناً

هذا الجيل لم يكتفِ باستيعاب التحول الرقمي، بل توجّه بكثافة نحو التعليم العالي بناءً على العقد الاجتماعي القديم الذي وعدهم بأن "الشهادة هي تذكرة الأمان المالي". إلا أن التكاليف والمخرجات جاءت عكس التوقعات.

يوضح مركز بيو للأبحاث بواشنطن (Pew Research Center) في دراسته الديموغرافية الموسعة المنشورة في أيار 2024، أن جيل التسعينات و"الميلينيالز" هم الأعلى تحصيلاً أكاديمياً في التاريخ الحديث؛ حيث يحمل نحو 39٪ إلى 43٪ من إناث هذا الجيل و36٪ من ذكوره شهادات جامعية أو عليا، وهي ضعف النسبة التي سجلها جيل آبائهم عند السن ذاته. غير أن هذا التحصيل اقترن بعبء مالي؛ إذ أشار المركز إلى أن أبناء هذا الجيل دخلوا سوق العمل وهم يحملون ديوناً وقروضاً تعليمية تزيد بـ ضعفين إلى 3 أضعاف عما تحمله الجيل الذي سبقهم.

جيل يشيخ قبل آبائه

لم تقتصر ضريبة الأزمات الاقتصادية والتوتر المستمر على الجيوب والحسابات المصرفية، بل امتدت لتنال من الأجساد. في مفارقة صحية مقلقة، أظهرت الدراسات الحديثة أن جيل التسعينات و"الميلينيالز" يعانون من تدهور صحي أسرع مقارنة بآبائهم عندما كانوا في المرحلة العمرية ذاتها.

واستناداً إلى بيانات وتقارير طبية أمريكية، أبرزها تقارير اتحاد "Blue Cross Blue Shield" وجمعية القلب الأمريكية، تبيّن أن هذا الجيل يواجه ما يعرف بـ "صدمة الصحة السلوكية والبدنية". وأوضحت البيانات أن جيل التسعينات يسجل معدلات أعلى بشكل ملحوظ في تشخيصات الاكتئاب، والقلق، وارتفاع ضغط الدم، والسكري من النوع الثاني في سن مبكرة (بين أواخر العشرينيات والثلاثينيات). وخلصت التقارير إلى أن استمرار هذا الانحدار الصحي يعني، ولأول مرة في التاريخ الحديث، أن الجيل الحالي قد يكون أقل صحة وأقصر عمراً من جيل آبائه، نتيجة تراكم الإجهاد المالي، بيئة العمل الضاغطة، واضطرابات النوم.

الدراما السورية بعد 2026
رهانات التعافي وأزمة التجديد

فرح درويش

بعد سنوات طويلة من التحولات التي فرضتها الحرب، وتراجع حجم الإنتاج، وتشتت شركاته وكوادره بين الداخل والخارج، تقف الدراما السورية اليوم أمام مفترق طرق جديد. فمع دخول مرحلة ما بعد عام 2026، تتجه الأنظار إلى قدرة هذه الصناعة على استعادة حضورها العربي، ليس بالاعتماد على إرثها السابق، وإنما من خلال تقديم أعمال تواكب المتغيرات التي فرضتها المنصات الرقمية، وتلبي تطلعات جمهور بات أكثر انتقائية، وأكثر قدرة على المقارنة بين الإنتاجات العربية والعالمية.

ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت عودة تدريجية للإنتاج داخل سوريا، إلى جانب ظهور محاولات لتقديم أعمال اجتماعية وتاريخية ومعاصرة، إلا أن السؤال الأبرز لا يزال مطروحاً: هل نجحت الدراما السورية فعلاً في الدخول إلى مرحلة جديدة، أم أنها ما تزال تدور في الحلقة نفسها التي رافقتها خلال السنوات الماضية؟

يرى الناقد الفني جورج سارة في حديثه لـ"+963" أن الدراما السورية دخلت بالفعل بعد عام 2026 مرحلة إعادة تشكيل لهويتها، بعد سنوات من التراجع الذي فرضته ظروف الحرب وتشتت شركات الإنتاج. ويؤكد أن هناك محاولات واضحة لاستعادة المكانة التي عُرفت بها الدراما السورية، من خلال أعمال أكثر تنوعاً، سواء على مستوى الدراما الاجتماعية أو التاريخية أو المعاصرة، مع عودة عدد من المخرجين والنجوم إلى العمل داخل سوريا.

ويضيف أن المشهد لم يستعد قوته الكاملة بعد، لكنه يسير بخطوات تدريجية نحو التعافي، مع وجود أعمال لافتة تؤكد أن الدراما السورية لا تزال تمتلك أدوات المنافسة عندما تتوافر لها الظروف المناسبة، سواء من حيث النصوص أو الأداء التمثيلي أو الخبرات الفنية التي طالما ميّزت الإنتاج السوري.

الإنتاج يتغير... والمنصات تفرض قواعد جديدة

لم تعد آليات إنتاج الدراما كما كانت قبل سنوات، فالسوق الإعلامي تغير، وكذلك سلوك الجمهور. ويشير سارة إلى أن المرحلة الأخيرة شهدت اعتماد شركات الإنتاج على ميزانيات أكثر واقعية، إلى جانب التوجه نحو إنتاج أعمال قابلة للتسويق عبر المنصات الرقمية، وليس فقط عبر القنوات التلفزيونية التقليدية.

كما أصبحت الحملات التسويقية تبدأ قبل عرض الأعمال بفترة طويلة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات الرقمية، مع التركيز على بيع حقوق العرض لمنصات عربية، وهو ما غيّر مفهوم التسويق الذي كان يعتمد في السابق بشكل شبه كامل على الموسم الرمضاني.

لكن، في المقابل، يرى الناقد الفني أحمد السح في حديثه لـ"+963" أن هذه التحولات لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، إذ يؤكد أن الدراما السورية لم تستطع حتى الآن استيعاب طبيعة الإنتاج المخصص للمنصات الرقمية، سواء من الناحية التقنية أو من حيث بناء النصوص.

ويقول إن جمهور المنصات يبحث عن أعمال مكثفة، سريعة الإيقاع، بعيدة عن الحشو والمجاملات، بينما لا تزال كثير من المحاولات السورية أقرب إلى استنساخ نصوص أجنبية بطريقة تبدو مفبركة وغير واقعية، فضلاً عن وجود ضعف في تقنيات التصوير والمعالجة اللونية مقارنة بما تقدمه الصناعات المنافسة.

المنافسة العربية... لم تعد سهلة

وخلال العقد الماضي، تبدلت خريطة الإنتاج الدرامي العربي بصورة كبيرة، إذ برزت أعمال خليجية ذات ميزانيات مرتفعة، إلى جانب استمرار قوة الدراما المصرية، فضلاً عن الانتشار الواسع للأعمال التركية المترجمة عبر المنصات.

ويؤكد جورج سارة أن الدراما السورية لا تزال تحظى باهتمام القنوات والمنصات العربية، لكن ليس بالحجم الذي عرفته خلال سنوات ازدهارها، بسبب اتساع دائرة المنافسة وارتفاع سقف التوقعات لدى الجمهور.

ومع ذلك، يشدد على أن العمل السوري الجيد ما يزال قادراً على فرض حضوره متى امتلك قصة متماسكة، وإخراجاً احترافياً، ومستوى تمثيلياً يليق بتاريخ الدراما السورية، التي لا تزال تحافظ على سمعتها في مجالي الكتابة والأداء.

أما أحمد السح فيرى أن التفكير في الجمهور العربي يجب ألا يسبق استعادة ثقة الجمهور المحلي، موضحاً أن كثيراً من العاملين في القطاع فقدوا جزءاً من مصداقيتهم بسبب أعمال أو تصريحات أثرت في صورتهم لدى المشاهد السوري، ولذلك فإن استعادة هذه الثقة تمثل الخطوة الأولى قبل البحث عن الانتشار الخارجي.

التمويل... العقدة الأكبر

ورغم وجود محاولات لإعادة تنشيط الإنتاج، إلا أن التمويل ما يزال يشكل العقبة الأساسية أمام صناعة الدراما السورية.

ويشير جورج سارة إلى أن محدودية الميزانيات مقارنة بالدول المنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وصعوبة تأمين بعض المعدات والخبرات التقنية، تمثل تحديات مباشرة أمام المنتجين، إلى جانب صعوبات التسويق الخارجي واستقطاب المعلنين، فضلاً عن هجرة عدد من الكفاءات الفنية خلال السنوات الماضية.

ويتفق أحمد السح مع هذا الطرح، لكنه يذهب أبعد من ذلك، مؤكداً أن المشكلة ليست في حجم التمويل فقط، وإنما في غياب التمويل غير المشروط، الذي يسمح بتقديم أفكار جريئة ومختلفة.

ويقول إن الدراما السورية تحتاج إلى ممولين وطنيين يمتلكون الجرأة على دعم مشاريع جديدة، وعدم الاكتفاء بإنتاج أعمال آمنة تكرر الصيغ القديمة، لأن التطور الحقيقي يبدأ عندما يُمنح الكاتب والمخرج مساحة كافية لتقديم رؤى مختلفة.

عودة التصوير... خطوة مهمة لكنها ليست كافية

خلال السنوات الأخيرة، عادت عشرات الأعمال إلى التصوير داخل سوريا، بعد سنوات اعتمدت فيها شركات الإنتاج على مواقع بديلة في دول أخرى.

ويرى جورج سارة أن هذه العودة منحت الأعمال قدراً أكبر من الواقعية، لأن البيئة السورية الحقيقية لا يمكن تعويضها بسهولة، كما ساعدت على تخفيض بعض تكاليف الإنتاج، وفتحت المجال أمام مشاركة أوسع للفنيين والعاملين المحليين، وهو ما انعكس على زيادة عدد المشاريع المنجزة.

إلا أنه يوضح أن جودة الدراما لا ترتبط بمكان التصوير وحده، وإنما تبدأ من النص الجيد، مروراً بالإخراج والإدارة الإنتاجية، وصولاً إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة.

أزمة النصوص والمواهب الجديدة

ورغم الحديث المتكرر عن تجديد الدراما السورية، يرى أحمد السح أن المشكلة الأعمق تكمن في بطء دخول الدماء الجديدة إلى القطاع.

فبحسب رأيه، لا يزال حضور الكتاب والمخرجين الشباب محدوداً، بينما يظهر كثير من الممثلين الشباب كضيوف في أعمال متفرقة، من دون وجود مشاريع حقيقية تتيح لهم تطوير أدواتهم وإثبات قدراتهم.

ويضيف أن الدراما السورية بقيت، إلى حد كبير، تدور في الدائرة نفسها منذ نحو خمسة عشر عاماً، مع تكرار الأفكار والوجوه والأنماط الإنتاجية، الأمر الذي يجعل عملية التجديد أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

كيف يمكن استعادة المكانة؟

يرى جورج سارة أن المستقبل لا يخلو من الفرص، فالمنصات الرقمية فتحت أسواقاً جديدة خارج البث التلفزيوني التقليدي، كما أن الإنتاجات القصيرة أصبحت أكثر قدرة على الوصول إلى الجمهور، فضلاً عن إمكانية تنفيذ شراكات مع شركات إنتاج عربية توسع دائرة التوزيع.

ويضيف أن التركيز على نصوص تعكس الواقع السوري بعمق إنساني، بعيداً عن النمطية، سيمنح الدراما السورية فرصة حقيقية لاستعادة تميزها، خاصة أنها تمتلك إرثاً كبيراً في الكتابة والتمثيل والإخراج يمكن البناء عليه.

أما أحمد السح فيطرح رؤية أكثر صراحة، إذ يؤكد أن الدراما السورية مطالبة بالبدء من جديد، وكأنها تولد للمرة الأولى، دون الاتكاء على نجاحات الماضي.

ويقول إن عملية التجديد يجب أن تشمل كل عناصر الصناعة، بدءاً من التمويل، مروراً بالكتابة والإخراج والتمثيل، وصولاً إلى أساليب الإنتاج والتسويق، لأن الاعتماد على التجارب السابقة لن يؤدي إلا إلى تكرار الأخطاء نفسها.

مستقبل مرهون بالقرارات

بين التفاؤل الحذر الذي يطرحه جورج سارة، والدعوة إلى إعادة بناء شاملة التي يتبناها أحمد السح، تبدو الصورة واضحة إلى حد بعيد؛ فالدراما السورية تمتلك تاريخاً عريقاً، لكنها لم تعد قادرة على الاعتماد على هذا التاريخ وحده.

واليوم، تبدو السنوات المقبلة اختباراً حقيقياً لقدرة هذه الصناعة على مواكبة التحولات المتسارعة في عالم الإنتاج التلفزيوني، واستعادة ثقة جمهورها أولاً، ثم المنافسة عربياً عبر أعمال تمتلك جودة فنية عالية، ونصوصاً مبتكرة، ورؤية إنتاجية حديثة.

فإذا نجحت الدراما السورية في تجاوز أزماتها التمويلية، واحتضان جيل جديد من الكتاب والمخرجين، والاستفادة من المنصات الرقمية دون الوقوع في فخ التقليد، فقد تتمكن تدريجياً من استعادة جزء من المكانة التي صنعتها على مدى عقود، أما إذا بقيت أسيرة الوصفات القديمة، فإن مرحلة ما بعد 2026 قد تتحول إلى فرصة جديدة مهدورة، بدلاً من أن تكون بداية حقيقية لعودة طال انتظارها.

صحيفة سياسية – اقتصادية – ثقافية - اجتماعية منوّعة، تغطّي الحدث السوري وتقاطعاته مع الملفات العربية والإقليمية والدولية، وتقدم مادة صحفية تتوخى الصدقية والموضوعية، وتدعم حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية، وتنبذ خطاب الكراهية.

رئيس التحرير: إبراهيم مراد
مدير تحرير: عمار زيدان
سكرتير التحرير: معاذ الحمد
مسؤول العلاقات العامة: روج موسى
تصميم وإخراج: عبد المعين حمص

www.963media.com